المملكة العربية السعودية

الأهداف التنموية للألفية

١٤٣٠هـ

٢٠٠٩ م

وزارة الاقتصاد والتخطيط

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رقم الإيداع ١٤٢٦/٧٢٢١
(ردمد ٢٦٩١ – ١٦٥٨ ISSN)

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

	صفحة
مقدمة	٣
لمحة شاملة عن بيئة الرصد والتقويم	٧
لمحة شاملة عن التقدم الذي تم إحرازه	٩
الإطار الاقتصادي والاجتماعي	١١
الهدف العام الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	٢١
الهدف العام الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	٣١
الهدف العام الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٣٩
الهدف العام الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال	٥١
الهدف العام الخامس: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)	٥٩
الهدف العام السادس: مكافحة فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى	٦٥
الهدف العام السابع: ضمان الاستدامة البيئية	٧٣
الهدف العام الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية	٨٥
المراجع	٩٧

مقدمة

شهدت تسعينات القرن الماضي وسنوات ما بعد عام ألفين انعقاد عدد من القمم العالمية والمؤتمرات الدولية التي سعت إلى بناء رؤية تنموية مشتركة تتجاوب مع الاحتياجات القائمة والتحديات المستجدة في إطار الشراكة على المستويين الوطني والدولي من أجل تحقيق الأهداف المرسومة والتي جرى اعتمادها من قبل هذه القمم والمؤتمرات. وقد تناولت هذه اللقاءات عدداً كبيراً من الموضوعات منها على سبيل المثال: السكان، التنمية الاجتماعية، المرأة والمساواة بين الجنسين، المستوطنات البشرية، الأطفال، الشيخوخة، التعليم، حقوق الإنسان، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التنمية المستدامة وغيرها. حيث نجحت هذه الفعاليات في توليد زخم كبير لتحقيق التوافق والتكامل في العمل لتركيز الجهود وتكثيفها على جميع المستويات لتحقيق تلك الأهداف.

وقد جاء "إعلان الألفية" في مؤتمر القمة الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ١٤٢٠هـ (سبتمبر ٢٠٠٠م) وشارك فيه (١٤٧) رئيس دولة وحكومة، تتويجاً للمساعي الدولية في تأكيد الصلات القائمة بين السلام والأمن والتنمية، وتقديم الرؤية الشاملة للتنمية ومسار التقدم. وفي خطوة أخرى على طريق تحقيق التطلعات تم لاحقاً تطوير نظام للرصد يستخدم في متابعة التقدم الذي تم إحرازه في التنفيذ من خلال تحقيق مجموعة من ثمانية أهداف عامة عرفت بتسمية "الأهداف التنموية الألفية"، وهي:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- تخفيض معدل وفيات الأطفال
- تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)
- مكافحة فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى

- ضمان الاستدامة البيئية
- تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية

وينبثق من هذه الأهداف العامة بعض الغايات المكملة (أي أهداف محددة) بلغ مجموعها (١٨) هدفاً محدداً يُفترض تحقيقها بحلول عام (٢٠١٥م). ووُضع لكل هدف محدد عدد من المؤشرات لرصد مسار التنفيذ وقياس مدى التقدم المحرز في تحقيقها، بلغ مجموعها (٤٨) مؤشراً.

ويتم متابعة تنفيذ "الأهداف التنموية للألفية" على المستويين الدولي والوطني، فعلى المستوى الدولي، يرفع الأمين العام للأمم المتحدة تقارير كل خمس سنوات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مجرى تطبيق ''إعلان الألفية''، يحتوي على مراجعة شاملة للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية. أما على الصعيد الوطني، فعلى كل دولة إعداد تقارير وطنية تعكس التقدم نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

وتستهدف هذه التقارير بما تحتويه من تأشير وتحليل للتطور الحاصل على طريق تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، إطلاع متخذي القرارات وصانعيها على التطورات في هذا المجال، والحصول على دعمهم ومساعدتهم، وصولاً إلى بلورة السياسات المناسبة لهذا الغرض. كما تهدف هذه التقارير إلى حث مشاركة جميع الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووسائل الإعلام، وعامة النّاس في تحقيق تلك الأهداف.

ونظراً لحرص المملكة على تبني الرؤى الدولية في هذا المجال، واهتمامها البالغ برصد مدى التقدم المحقق نحو بلوغ الأهداف التنموية للألفية، أصدرت المملكة العربية السعودية تقريرها الأول في عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م)، وتقريرها الوطني الثاني عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م). والتقرير الوطني الثالث عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)، وهذا التقرير هو التقرير الوطني الرابع، ولقد قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بإعداد التقارير الأربعة بالتعاون الوثيق مع الأجهزة الحكومية المعنية، ودعم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

ويرصد هذا التقرير التقدم الذي أحرزته المملكة العربية السعودية في تحقيق الأهداف التنموية للألفية على ثلاثة مستويات:

الأول: تطوير البيئة المعلوماتية والتشريعية التي تمكن من تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

الثاني: التكامل التنموي ما بين الأهداف التنموية للألفية والتنمية المستدامة، كما تقوم بترسيخه خطط التنمية عموماً وخطة التنمية الثامنة على وجه التحديد.

الثالث: الجهد الدؤوب نحو تحقيق، بل تجاوز، الأهداف المعتمدة وقبل حلول الأفق الزمني المحدد لتحقيقها من قبل الأمم المتحدة.

وفي هذا المسار التنموي تشكل خطة التنمية الثامنة للمملكة حجر الزاوية لهذه المساعي، حيث إنها تعنى بالعمل على ترسيخ هذه المستويات الثلاثة، ليس فقط من خلال وضوح الرؤية الاستراتيجية وحشد الجهود البشرية والمالية وتركيزها من أجل تحقيق الأهداف التنموية، بل لأنها أيضاً تمثل تعبيراً عن التوافق والشراكة ما بين الجهدين الوطني والعالمي من أجل عالم تتحقق فيه أركان السلام والأمن والتنمية في إطار الأهداف التنموية للألفية.

ويتبين من متابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية أن المملكة العربية السعودية قد تجاوزت السقوف المعتمدة لإنجاز العديد من الأهداف المحددة، كما أنها على طريق تحقيق عدد آخر منها قبل المواعيد المقترحة حسبما توضحه معدلات ومؤشرات النمو الحالية. فعلى سبيل المثال، تضمنت الأهداف العامة السبعة الأولى ما مجموعه (١١) هدفاً محدداً (أو غاية)، وتبين الجداول التفصيلية في هذا التقرير أن المملكة قد تمكنت من تحقيق الأهداف المحددة لعشرة منها (من مجموع أحد عشر هدفاً) قبل مواعيدها (أي أنها محققة الآن) أو أنها على طريق التحقيق قبل سنة الهدف، أي عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م). كما أن الهدف الآخر والمتعلق بوضع حد لهدر الموارد البيئية، يتم العمل على معالجته ضمن توجهات خطة التنمية الثامنة. وهذه الأهداف العشرة المحددة هي كالآتي:

- القضاء على الفقر المدقع.
- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع.
- ضمان حصول جميع الأطفال من البنين والبنات على التعليم الابتدائي.
- إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي.
- تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة.
- تخفيض معدل وفيات الأمهات عند الولادة.
- وقف انتشار فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب والبدء في تخفيض معدلاته.
- وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسة الأخرى والبدء في تخفيض معدلاتها.
- خفض عدد الأشخاص الذين لا تتوافر لهم سبل الاستفادة المستديمة من مياه الشرب الآمنة.
- تحسين حياة القاطنين في المناطق العشوائية.

ومن الجدير بالملاحظة أن التقرير أشار في الوقت نفسه إلى صعوبة توفير بعض البيانات لقياس التطور في بعض المؤشرات/الأهداف المحددة، وذلك لأن الآليات المتاحة للرصد الإحصائي لبعض الأهداف التنموية للألفية لا تزال في طورها الأولي (كما هو الحال في المجال البيئي). غير أنه من إيجابيات الجهد العالمي في مجالات رصد التطور نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية هو تحفيز الجهود الوطنية لتأسيس آليات الرصد أو تطويرها في هذه المجالات، مما سيمكن مستقبلاً من معالجة القصور في تقارير المتابعة الألفية.

وإذا كان لنا أن نلخص أبرز سمات التجربة السعودية في السعي نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية، يمكننا تأشير سمتين على قدر كبير من الأهمية، الأولى: هي الزخم الكبير في الجهود المتميزة نحو الوصول إلى الأهداف المرسومة قبل سقوفها الزمنية المقررة. أما السمة الثانية: فهي النجاح في إدماج الأهداف التنموية للألفية ضمن أهداف خطة التنمية الثامنة، وإحداث النقلة المطلوبة في التأكيد على جعل الأهداف التنموية للألفية جزءاً من الخطاب التنموي والسياسات المرحلية وبعيدة المدى المعتمدة للمملكة.

لمحة شاملة عن بيئة الرصد والتقويم

الهدف المحدد	القدرة على :					جودة معلومات المسح
	جمع المعلومات	المتابعة الإحصائية	التحليل الإحصائي	دمج التحليل في السياسة	الرصد/ التقويم	
١. الفقر المدقع: تخفيض نسبة أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة
٢. التغذية والأمن الغذائي: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عام ١٤١٠-١٤٣٦هـ (١٩٩٠ - ٢٠١٥م).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة
٣. التعليم: ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الابتدائي بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٤. المساواة بين الجنسين: القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي بحلول عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) إن أمكن، وفي المراحل التعليمية كلها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٥. الصحة ومعدل الوفيات: تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى الثلث بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٦. تخفيض معدل وفيات الأمهات إلى الربع بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓قوية متوسطة	قوية ✓متوسطة	✓قوية متوسطة	✓قوية متوسطة	قوية ✓متوسطة	قوية ✓متوسطة

الهدف المحدد	القدرة على :					جودة معلومات المسح
	جمع المعلومات	المتابعة الإحصائية	التحليل الإحصائي	دمج التحليل في السياسة	الرصد/ التقويم	
	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة
٧. مرض الإيدز: وقف انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والبدء في تخفيض معدلاته بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة
٨. وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسة الأخرى والبدء في تخفيض معدلاتها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٩. دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياسات الدولة وبرامجها ووضع حد لهدر الموارد البيئية.	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
١٠. البيئة والمياه: خفض عدد السكان الذين لا تتوفر لهم سبل الاستفادة المستدامة من مياه الشرب الآمنة إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
١١. الإسكان والأحياء المكتظة: تحقيق تحسن ملحوظ في حياة القاطنين بالمناطق العشوائية بحلول عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).	قوية ✓متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة

لمحة شاملة عن التقدم الذي تم إحرازه

الأهداف المحددة	هل سيتم تحقيق الهدف (الإجابة)				الوضع الراهن للبيئة المساندة			
	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١. الفقر المدقع: تخفيض نسبة أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٢. التغذية والأمن الغذائي: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عام ١٤١٠-١٤٣٦هـ (١٩٩٠ - ٢٠١٥م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٣. التعليم: ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الابتدائي بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٤. المساواة بين الجنسين: القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) إن أمكن، وفي المراحل التعليمية كلها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٥. الصحة ومعدل الوفيات: تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى الثلث بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٦. تخفيض معدل وفيات الأمهات إلى الربع بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

الأهداف المحددة	هل سيتم تحقيق الهدف (الإجابة)				الوضع الراهن للبيئة المساندة			
	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٧. مرض الإيدز: وقف انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والبدء في تخفيض معدلاته بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٨. وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسة الأخرى والبدء في تخفيض معدلاتها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٩. دمج مبادئ التنمية المستدامة بصورة متكاملة ضمن سياسات الدولة وبرامجها ووضع حد لفقد الموارد البيئية.	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١٠. البيئة والمياه: خفض عدد السكان الذين لا تتوفر لهم سبل الاستفادة المستدامة من مياه الشرب الآمنة إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓ قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١١. الإسكان والأحياء المكتظة: تحقيق تحسن ملحوظ في حياة القاطنين بالمناطق العشوائية بحلول عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

الإطار الاقتصادي والاجتماعي

الوضع الراهن

حققت المملكة العربية السعودية خلال مدة خطة التنمية السابعة ١٤٢١-١٤٢٥هـ (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤م) وحتى السنة الرابعة من خطة التنمية الثامنة تطوراً تنموياً واسعاً انعكس على تحسن ملموس في مستوى رفاهية المواطن السعودي بزيادة دخل الفرد و فرص العمل المتاحة، إضافة إلى التوسع الكمي والنوعي في الخدمات الصحية والتعليمية. كما شهدت الفترة تحسناً لافتاً في القطاعات الإنتاجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة عامة نتيجة النمو في حجم الصادرات النفطية وغير النفطية على حد سواء.

وقد عكست المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ثمرة هذه الإنجازات ، حيث حقق الاقتصاد الوطني نمواً فعلياً بلغ متوسطه (٣.٧٪) سنوياً خلال مدة خطة التنمية السابعة ليصل متوسط دخل الفرد إلى نحو (٤١٣٩٢) ريالاً (١١٠٣٨) دولار أمريكي. وفي عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) وصل متوسط دخل الفرد إلى نحو (٦٠٠٣٠) ريالاً (١٦٠٠٨) دولارات أمريكية، ثم واصل ارتفاعه إلى (٧٠٨٥٩) ريالاً (١٨٨٩٦) دولار أمريكي في السنة الرابعة من خطة التنمية الثامنة. كما ازدادت قاعدة الاقتصاد الوطني تنوعاً خلال تلك المدة، حيث أصبحت حصة القطاعات غير النفطية تشكل (٧٢.٨٪) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) بالرغم من النمو الملحوظ الذي شهده القطاع النفطي خلال السنوات الأخيرة.

ويشهد الاقتصاد السعودي اندماجاً متنامياً مع الاقتصاد العالمي، يؤشر له ارتفاع نسبة التجارة الخارجية في السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت نحو (٨٥.٧٪) عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م). وصحب ذلك تطور إيجابي في هيكل كل من الصادرات والواردات، تمثل بالنسبة للصادرات في ازدياد الإسهامات النسبية للصادرات السلعية غير النفطية في إجمالي الصادرات. أما بالنسبة للواردات فقد شهدت انخفاضاً في الأهمية النسبية لواردات السلع الاستهلاكية إلى إجمالي الواردات، ويعتبر ذلك مؤشراً لازدياد الاعتماد على المنتجات المحلية

ولتحسن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

توجهات التنمية

تعتمد المملكة العربية السعودية منهج التخطيط للتنمية لرسم مسيرتها التنموية وتحديد سياساتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية في إطار خطط خمسية شاملة تؤدي دورين أساسيين ومتكاملين، الأول: توجيهي يعنى بأجهزة الدولة والقطاع العام، والثاني: تأشيري يعنى بالقطاع الأهلي والقطاع الخاص. وفي هذا السياق تعبر خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩م)، التي دخلت عامها الرابع في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)، عن توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجميع أبعادها للمرحلة القادمة، بالإضافة إلى تناولها التحديات الرئيسة، والسياسات والبرامج والموارد المطلوبة لمواجهة تلك التحديات وتحقيق أهداف التنمية وغاياتها.

وتمثل خطة التنمية الثامنة مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي الممتدة عبر أكثر من ثلاثة عقود خلت، وتعد الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للاقتصاد الوطني يمتد لعشرين عاماً قادمة، تشكل الأهداف التنموية للألفية جزءاً أساسياً من غايات هذا المسار التي تجسدها رؤية مستقبلية تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومزدهر، يضمن فرص عمل جديدة، ويحقق الرفاهية للجميع، ويوفر التعليم والرعاية الصحية الجيدة، مع تحقيق استدامة التنمية والحفاظ على القيم والتراث.

تحديات التنمية

تتمثل أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية في المملكة بما يلي:

- ***رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة:*** تمكنت المملكة خلال مدة وجيزة نسبياً من مسيرتها التنموية من مضاعفة دخلها عدة مرات، وقد نما متوسط دخل الفرد

بمعدل سنوي متوسط قدره (٣.٣٦٪) خلال المدة من ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) وحتى عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م). كما واكب هذا النمو في الدخل تحسناً مماثلاً في مؤشرات التنمية البشرية، حيث تصنف المملكة حالياً في دليل التنمية البشرية في الشريحة العليا للدول[١]. إن الارتقاء إلى مصاف الدول المتطورة يتطلب على الأقل مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية الأخرى، وضمان أن تطال فوائد التنمية جميع شرائح المجتمع، وتكثيف جهود معالجة مسألة الفقر.

- ***تنويع القاعدة الاقتصادية:*** ظل تنويع القاعدة الاقتصادية هدفاً رئيساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية مسيرة التخطيط للتنمية. لذا اهتمت عملية التنمية بتعزيز دور القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني، حيث حققت نجاحاً ملحوظاً في هذا المضمار تمثل بزيادة إسهامات هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من (٥١.٢٪) في عام ١٣٩٠/٨٩هـ (١٩٦٩م) إلى (٧٢.٨٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨م). وعلى الرغم مما تم تحقيقه، إلا أن تنمية القطاعات غير النفطية وتطويرها وزيادة إسهاماتها في الأنشطة الإنتاجية والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، وفي الصادرات، تبقى من تحديات التنمية الرئيسة.

- ***ترشيد دور العائدات النفطية:*** أدت العائدات النفطية دور المحرك الرئيس لعجلة التنمية. وبالرغم من توسع القاعدة الاقتصادية وتنوعها، لا تزال تلك العائدات تمثل معظم إيرادات الميزانية العامة للدولة، لتغطي النفقات الاستثمارية والتشغيلية. وبما أن الثروة النفطية، بحكم طبيعتها غير المتجددة، تعد رأسمال وطني يتمثل استغلاله الأمثل في استثماره في أصول متجددة تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، فيتعين تعزيز الموارد العامة غير النفطية بما يتيح تحويل النسبة الأكبر من الإيرادات النفطية إلى أصول إنتاجية ورأسمال بشري فعال.

---

[١] ارتفع دليل التنمية البشرية للمملكة من ٠.٦٠٣ عام ١٩٧٥م إلى ٠.٨١٢ عام ٢٠٠٥م.
المصدر: قاعدة بيانات التنمية البشرية للأمم المتحدة http://hdr.undp.org/statistics .

- ***تطوير الموارد البشرية وتوظيفها المنتج:*** **حققت مؤشرات تنمية الموارد البشرية تقدماً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين نتيجة التوسع الكبير في الاستثمارات الموجهة لتطوير وتنمية قطاع التعليم والتدريب. غير أن متطلبات عملية التنمية من الموارد البشرية فاقت العرض من العمالة الوطنية المناسبة في عدد من المهن مما اضطر معه إلى استقدام عمالة وافدة لتلبية الطلب. الأمر الذي جعل توطين الوظائف أحد التحديات الرئيسة لعملية التنمية.**

وعلى صعيد آخر، برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة ضعف المواءمة بين مخرجات نظام التعليم والتدريب من جهة، ومتطلبات التنمية من مهارات وتخصصات حديثة تواكب احتياجات اقتصاد المعرفة من جهة أخرى، والتي أدت إلى بروز البطالة الهيكلية بين المواطنين. وتعد قضية ضعف المواءمة بجوانبها المتعددة وأبعادها المختلفة من القضايا الأساسية والتحديات الرئيسة للمرحلة المقبلة.

- ***استدامة الموارد الطبيعية:*** **يمثل مورد المياه قضية حيوية للمملكة نظراً لأن القسط الأكبر من المياه التي يتم استهلاكها حالياً للأغراض الزراعية والبلدية والصناعية يأتي من مصادر غير متجددة. وبغض النظر عن احتياطات المياه المتبقية، فإن مقتضيات التنمية المستدامة تستدعي ترشيد استهلاك المياه وتطوير الاعتماد على مصادر المياه المتجددة التقليدية وخلافها.**

وعلى صعيد الأراضي الزراعية، فإن المحافظة عليها ومنعها من التدهور، ووقف التصحر، تعد من التحديات الرئيسة للتنمية المستدامة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الثروات الغابية والموارد البيئية الأخرى.

- ***تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق:*** **بالرغم من الحرص على توفير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة في جميع مناطق المملكة، حيث بلغت نسبة تغطية معظم هذه الخدمات معدلات عالية جداً، إلا أن النشاط الاقتصادي جاء متبايناً بينها. وقد أسهم هذا**

التباين في تحفيز الهجرة الداخلية من المناطق القروية إلى المدن وأدى بالتالي إلى تضخم سكاني وتوسع جغرافي كبير في هذه المدن، نجم عنه ضغوطات كبيرة على خدماتها وتجهيزاتها. لذا فإن تحقيق التوازن التنموي بين مناطق المملكة يمثل أحد التحديات الرئيسة للتنمية المستدامة والذي يتطلب المبادرة إلى تطوير وتوسيع البنى الإرتكازية للتنمية المتوازنة بين المناطق وتحفيز النشاط الاقتصادي في المناطق الأقل نمواً.

- ***تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني:*** تمكنت المملكة خلال مدة وجيزة نسبياً من تحقيق موقع اقتصادي متميز يرتكز إلى ميزة اقتصادية في قطاعات الطاقة والبتروكيماويات وبعض الأنشطة الأخرى. إلا أن هذه الميزة نتجت أساساً عن وفرة موارد الطاقة والموارد المالية. لذا يشكل اكتساب ميزات تنافسية جديدة لتنمية الصادرات وتنويعها، وزيادة درجات التكامل مع الاقتصاد العالمي في ضوء العولمة المتنامية أحد القضايا الاستراتيجية في التنمية.

البيئة المساندة لتحقيق أهداف التنمية

يتوفر للمملكة مجموعة عوامل متكاملة تشكل معطيات داعمة لمسيرتها التنموية تتمثل في اعتماد توجهات تنموية اقتصادية واجتماعية فاعلة، وقدرات بشرية جيدة، وميزات وموارد طبيعية كثيرة. ويمكن حصر أهم تلك العوامل فيما يلي:

- ***تجربة تنموية ناجحة:*** بالرغم من حداثة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تمكنت المملكة من تحقيق إنجازات ملحوظة انعكست في جميع مؤشرات التنمية المستدامة. وقد أسهم في تعزيز هذه الإنجازات الإعداد الجيد لأولويات النمو الاقتصادي على مدار الخطط التنموية الثمان المتعاقبة، بما يلائم المعطيات المرحلية لكل خطة خمسية ضماناً لتواصل العمل التنموي واستمراريته.

- ***تجهيزات أساسية وخدمات متطورة:*** تغطي المملكة بجميع أرجائها تجهيزات متطورة

لخدمات النقل والاتصالات، والكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، وشبكات توزيع المنتجات البترولية، بالإضافة إلى الخدمات الصحية بأنواعها، وخدمات التعليم والتدريب، والخدمات الاجتماعية وغيرها.

- ***تجربة متميزة في تطوير محاور جديدة للتنمية الشاملة:*** أنشأت المملكة مدينتين صناعيتين في الجبيل وينبع خلال مدة زمنية قياسية، حققتا مكانة مرموقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال الصناعات البتروكيماوية. وتسهم المملكة اليوم في توفير نحو (٥٪) إلى (٦٪) من الطلب العالمي على البتروكيماويات.
- ***قطاع خاص نشيط ومبادر:*** يتسم القطاع الخاص السعودي بدرجة عالية من الديناميكية والنشاط. حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٥٥.٥٪) عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)، وتوزعت نشاطاته على جميع المجالات المتاحة. وقد تعززت قدرات هذا القطاع المالية والإدارية حيث انتقل من مرحلة الاعتماد بنسبة كبيرة على العقود الحكومية والإنفاق العام إلى مرحلة الدفع الذاتي، وأصبح شريكاً رئيساً في عملية التنمية.
- ***إمكانيات مادية وفيرة:*** تتوفر للمملكة الموارد المالية التي تتطلبها عملية التنمية لدى القطاعين العام والخاص. كما أن موارد المملكة البترولية واحتياطياتها الكبيرة كفيلة بتلبية احتياجاتها التنموية. هذا بالإضافة إلى العوامل العديدة الأخرى المتوفرة في الاقتصاد والجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ***البيئة المؤسسية والتنظيمية:*** تركزت الجهود خلال مدة خطة التنمية الثامنة على تعزيز عملية التطوير المؤسسي والإداري، حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات والقرارات الهادفة إلى ترشيد الإدارة العامة وتعزيز كفاءتها، وتطوير البيئة التنظيمية بما يسهم في دعم عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية الجارية، وتوفير بيئة محفزة للعمل والاستثمار.
- ***السمات الجغرافية للمملكة:*** تحتل المملكة موقعاً استراتيجياً يحاذي سواحل شرق

أفريقيا، وبوابة دول حوض البحر الأبيض المتوسط إلى جنوب وشرق آسيا، وإلى شـــرق وجنوب شرق أفريقيا. وبالتالي فإن موانئها البحرية تشكل نقاط ربط بين القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا. وبالتالي تتوفر للمملكة إمكانيات كبيرة في خدمـــــات الترانزيـــت الجوي والبحري والبري وإمكانيات إعادة تصدير السلع والبضائع.

الشكل (١)

تطور الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)

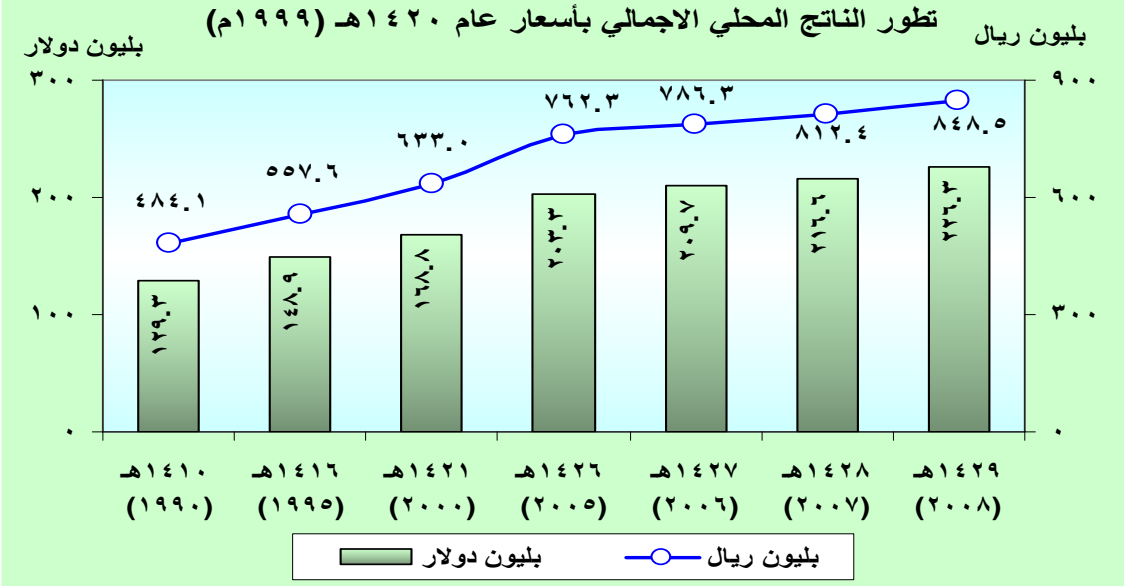

الشكل (٢)
الإسهامات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) (٪)*

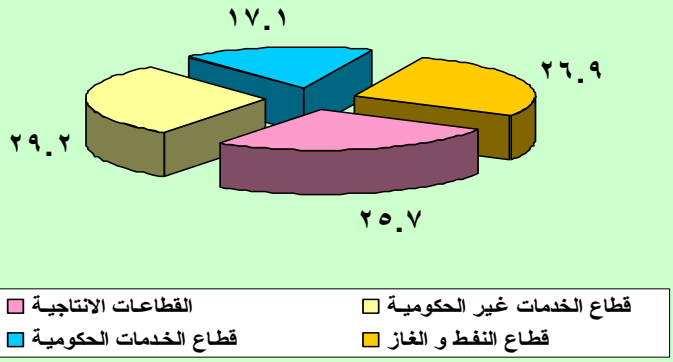

(*) غير شاملة لرسوم الواردات البالغ نسبتها ١.١٪.

الإطار (١): بعض الأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

* الاهتمام بشؤون المرأة وتطوير قدراتها، وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في الأنشطة التنموية.
* العناية بالفئات المحتاجة من المواطنين، والاهتمام بمعالجة ظاهرة الفقر والحد منها.
* تطوير منظومة التعليم والتدريب بجميع عناصرها، والاهتمام بمخرجاتها.
* تطوير الخدمات العامة وتحسين نوعيتها وتوفيرها بما يلائم الاحتياجات الفعلية المتزايدة للسكان.
* إتباع سياسة سكانية تراعي المتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعهم الجغرافي، وتعزيز العلاقة بين المتغيرات السكانية ومقتضيات التنمية المستدامة.
* إتباع منهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتعظيم الاستفادة منها، مع التركيز على الترشيد في استخدامها.
* تشجيع الأعمال التطوعية والخيرية في المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية.
* مواصلة الاهتمام بحماية البيئة من التلوث وتطوير أنظمتها وحماية الحياة الفطرية وإنمائها، والمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها.

الإطار (٢): أهداف محددة ذات علاقة بالأهداف التنموية للألفية منتقاة من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

* **تحقيق معدل نمو في دخل الفرد مقداره (٢.٢٪) سنوياً.**
* **تحقيق معدل نمو متوسط مقداره (٤.٦٪) سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي.**
* **تحقيق معدل نمو متوسط مقداره (٥.٢٪) سنوياً في القطاع غير النفطي.**
* **رفع حصة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من (٧٣.٥٪) عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) إلى (٧٥.٧٪) عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).**
* **تحقيق نمو في إجمالي الاستثمار بنحو (١٠.٧٪) سنوياً.**
* **زيادة نسبة العمالة الوطنية في إجمالي العمالة من (٤٢.٧٪) عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) إلى (٥١.٥٪) في نهاية الخطة.**

الجدول (١)

مؤشرات عامة ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)

المؤشر	القيمة
* حجم السكان (مليون)	٢٤.٨١
* معدل النمو السكاني (٪)	٢.٣٤[١]
* الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بليون دولار أمريكي)	٢٢٦.٣
* نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار أمريكي/بالسنة)	١٨.٩
* العمر المتوقع عند الميلاد (سنة)	٧٣.٤
* معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (٪ لدى الأشخاص في الفئة العمرية ١٥-٢٤)	٩٦.٨
* معدل الخصوبة (متوسط عدد الولادات للمرأة الواحدة)	٣.١
* نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	صفر
* نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٩.٣
* نسبة حجم التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٨٥.٧

[١] للسعوديين فقط

الهدف العام الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الهدف المحدد رقم (١):

تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بين عامي ١٤١٠ و١٤٣٦هـ (١٩٩٠ و ٢٠١٥م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)
* نسبة الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً (٪) (*) (**)	–	–	–	١.٦٣
* نسبة فجوة الفقر المدقع (٪)	–	–	–	٠.٠٢
* نصيب خمس السكان الأكثر فقراً من الاستهلاك الوطني (٪)	–	–	–	–

(*) قدر خط الفقر المدقع بنحو (٢) دولار في اليوم للفرد.

(**) تتكون الأسرة السعودية في المتوسط من (٦) أفراد.

الهدف المحدد رقم (٢):

تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي ١٤١٠ و١٤٣٦هـ (١٩٩٠ و ٢٠١٥م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (*)(٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (*)(٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (*)(٢٠٠٨)
* انتشار حالات نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة (٪)	غ.م	غ.م	٥.١	٦.٤	٥.٧	٧.٨	٥.٦	٥.٢٥
* نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم من المواد الغذائية عن الحد الأدنى (٪)	٤.٠	٣.٠	٢.٦	٢.٣	٢.٢	–	–	–

(*) مستهدف في خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩م).

الوضع الراهن

يعد الحد من الفقر هدفاً محورياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو لا يقتصر على الحرمان المادي فقط، بل له أبعاد عديدة من بينها، الجوع، وانعدام المأوى الملائم، وعدم القدرة على توفير العلاج، أو الانقطاع عن الدراسة، وعدم معرفة القراءة والكتابة، وعدم وجود عمل. وبهذا المعنى الواسع للفقر يمكن الاستنتاج أن مكافحة الفقر وتداعياته تأخذ أشكالاً وصيغاً عديدة لا يمكن حصرها في قطاع واحد أو نهج واحد. إلا أنه رغم سعة الموضوع وتشعباته تبقى البطالة السبب الرئيس للفقر. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن ظاهرة الفقر في المملكة تبقى محدودة وتتركز في جيوب محددة وليست حالة عامة منتشرة، خاصة مع التطور الواسع في خدمات التعليم والخدمات الصحية وخدمات الرعاية والأمن الاجتماعي، حيث يتم تأمينها بشكل واسع وعادل في جميع أرجاء المملكة وبما يضمن وصولها إلى جميع الفئات المستهدفة والمحتاجة إليها (وكما سيلاحظ بالتفصيل لاحقاً قدر تعلق الأمر بخدمات التعليم والصحة). لكن الإشارة إلى محدودية ظاهرة الفقر المدقع لا يعني على الإطلاق التقليل من أهمية محاربتها أو عدم إعطائها أولوية أكبر، بل يعني وضع الفقر في إطاره الصحيح وتوفير المعالجات الشاملة واللازمة لمكافحته.

- ***خدمات الرعاية الاجتماعية:*** يتم تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من خدمات الرعاية والدعم الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والفئات ذات الاحتياجات الخاصة من خلال برامج وزارة الشؤون الاجتماعية، والجمعيات الأهلية. وتتوزع خدمات الرعاية والدعم في فئتين؛ الأولى: المساعدات العينية والمادية والرواتب الدورية، والثانية: الخدمات المباشرة من خلال الدور والمراكز الاجتماعية، وهي كالآتي:

أولاً: تقوم الدولة بتقديم الدعم المالي المباشر لتعزيز دخل الأسر الفقيرة من خلال المساعدات ومعاشات الضمان الاجتماعي.

وقد ارتفعت على مدى السنوات الماضية المبالغ المدفوعة إلى هذه الفئات، حيث بلغ

معدل النمو السنوي المتوسط للإنفاق على معاشات الضمان الاجتماعي خلال المدة ١٤١٣-١٤٢٩هـ (١٩٩٣-٢٠٠٨م) (١٠.٣٪) ليبلغ نحو (٩٦٧٥) مليون ريال وبما يعادل (٢٥٨٠) مليون دولار عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)، وللإنفاق على المساعدات المؤقتة (٢٠.٨٪) سنوياً، ليبلغ نحو (٣٩٨٨) مليون ريال أي نحو (١٠٦٣) مليون دولار عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م).

ثانياً: تقوم الدولة بتقديم خدمات الضمان الاجتماعي من خلال مجموعة من المؤسسات التي توفر الخدمات التالية:

- خدمات المعاقين والمشلولين، حيث بلغ عدد المستفيدين (١٢٣٦٩) فرداً عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م).
- خدمات رعاية الأحداث وملاحظتهم، وبلغ عدد المستفيدين (١٥٢٢٢) فرداً عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م).
- خدمات تنمية المجتمع المحلي، وبلغ مجموع المستفيدين (٩١٥٨٦٢) فرداً عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م).
- خدمات الأطفال اليتامى ورعاية المسنين (مباشرة وغير مباشرة)، وخدمات رعاية غير مؤسسية تشمل برامج متعددة من بينها: برنامج الأسر الحاضنة، وبرنامج مساعدة الأطفال المشلولين داخل أسرهم، وبرنامج مساعدة المعاقين، حيث بلغ مجموع المستفيدين من هذه الخدمات والبرامج (١٥٩٩٣٦) فرداً عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م).

كما يقوم القطاع الأهلي من خلال الجمعيات الأهلية – التي يقدر عددها بنحو (٥٠٤) جمعيات – بدور أساسي في توفير خدمات الرعاية والدعم الاجتماعي بشكل واسع للفقراء والفئات المحتاجة. وتتوزع برامج الجمعيات الأهلية على مجالات التعليم والتدريب الأهلي، رعاية الطفولة، الرعاية الصحية، رعاية المعوقين، رعاية كبار السن، والإسكان الخيري وتحسين المسكن وغيرها من مجالات التكافل الاجتماعي. وقد أكدت خطة التنمية الثامنة على الدور

المحوري للجمعيات الأهلية في تقديم الدعم للفئات المحتاجة. وتجدر الإشارة إلى أن مجموع إنفاق الجمعيات الأهلية على النشاطات والبرامج والمساعدات خلال عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) بلغ نحو (١٦٣٣) مليون ريال، تعادل نحو (٤٣٥) مليون دولار.

■ ***استراتيجية معالجة الفقر:*** في إطار الجهود الهادفة إلى استئصال الفقر المدقع وتخفيض معدلات الفقر عموماً، فقد أعدت المملكة استراتيجية وطنية للإنماء الاجتماعي، وتهدف الاستراتيجية إلى توفير قاعدة بيانات مبنية على مسوحات متخصصة، تتيح قياس الفقر بمؤشراته المختلفة، وتحديد خطوط الفقر ونسبة الفقر والشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية التي يتركز فيها الفقراء. كما توفر الاستراتيجية معرفة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الفقر، من أجل وضع البرامج والسياسات المناسبة لمعالجة هذه الظاهرة معالجة جذرية ودائمة.

وقد تضمنت الاستراتيجية مجموعة من البرامج للإنماء الاجتماعي جرى اعتمادها وشملت:

أولاً: الموافقة على استحداث "برنامج الدعم التكميلي" لسد الفجوة بين الدخل الفعلي (للأسر والأفراد والفقراء فقراً مدقعاً وخط الفقر)، وذلك بحسب دراسات خطوط الفقر المعتمدة رسمياً في المملكة وبحدود حجم دعم يبلغ (٢٦٤) مليون ريال سنوياً.

ثانياً: دعم الصندوق الخيري الوطني بمبلغ (٣٠٠) مليون ريال سنوياً.

ثالثاً: زيادة المخصصات المقدمة للأيتام ذوي الظروف الخاصة ومن في حكمهم بمبلغ (٨٢) مليون ريال سنوياً، أي بزيادة نسبتها (١٠٠٪) على المبالغ المقررة في العام السابق، وتشمل إعانات الأسر الحاضنة، والإعانات المدرسية، ومكافأة نهاية الحضانة، وإعانات الزواج، ومكافآت المقيمين في دور رعاية الأيتام.

رابعاً: إقامة برنامج باسم (المساعدات الطارئة) للأسر الواقعة تحت خط الفقر التي تتعرض لحالات طارئة حرجة تتسبب في زيادة معاناتها، أو تعرضها لمشكلات مثل وفاة المعيل أو سجنه أو مرضه أو مرض الأبناء أو حوادث الحريق في المنزل أو الكوارث

الطبيعية ونحوها، على أن تحدد سقوف هذه المساعدات بحسب الحالة ودرجة المعاناة.

خامساً: زيادة مخصصات الجمعيات الخيرية من (١٠٠) مليون ريال إلى (٣٠٠) مليون ريال، وبنسبة زيادة تعادل (٢٠٠٪).

سادساً: تخصيص مبلغ (١٠) بلايين ريال لبرنامج الإسكان التنموي الذي يغطي جميع مناطق المملكة.

سابعاً: زيادة الإعانات المخصصة للمعاقين، حيث تمت زيادتها من (٥٧٠) مليون ريال إلى (٨٣٩) مليون ريال بزيادة بلغت نسبتها (٤٧٪).

ثامناً: زيادة الحد الأعلى لمخصصات معاشات الضمان الاجتماعي للأسرة من (١٦.٢) ألف ريال إلى (٣٤.٢) ألف ريال في السنة، حيث كان حجم المبالغ المصروفة في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) (٣١٠١.٤) مليون ريال وأصبح في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) (٩٦٧٥) مليون ريال. وكان عدد الحالات المستفيدة في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) (٤٧٩٨٤٤) حالة وفي عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) (٦١٢٥٠٨) حالة، حيث زادت بنسبة (٢٧.٦٪).

الإطار (١-١): برامج الضمان الاجتماعي:

بالإضافة إلى قيام الضمان الاجتماعي بصرف معاشات الضمان الاجتماعي للأسر، يقدم أيضاً مجموعة من البرامج المساندة والمدعمة للأسر الفقيرة وهي:

- برنامج فرش وتأثيث مساكن الفقراء، حيث بلغ عدد الوحدات السكنية التي تم فرشها وتأثيثها حتى الآن (٧٢٢٤) وحدة سكنية.
- برنامج مشاريع الأسر المنتجة، مثل مشروع الصيد في مركز القحمة بمنطقة عسير.
- برنامج الحقيبة والزي المدرسي.
- برنامج صرف الأدوية للأمراض المستعصية.
- برنامج ترميم المنازل.
- برنامج دعم فواتير الخدمات.
- برنامج بطاقة الشراء المخفض.

تاسعاً: زيادة الإعانات المخصصة لبرامج التنمية الاجتماعية، حيث تمت زيادتها من (٤٠) مليون ريال إلى (٥٤) مليون ريال بزيادة بلغت نسبتها (٣٥٪).

عاشراً: زيادة الإعانات المخصصة لرعاية أبناء السعوديين بالخارج، حيث تمت زيادتها من مليون ريال إلى (٥) ملايين ريال بزيادة بلغت نسبتها (٤٠٠٪).

حادي عشر: لمواجهة ظاهرة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة صدر خلال عام ١٤٢٩هـ عدد من القرارات منها ما يلي:

١. تتحمل الدولة ولمدة ثلاث سنوات (٥٠٪) من (رسوم جوازات السفر ورخص السير ونقل الملكية وتجديد رخص الإقامة للعمالة المنزلية).
٢. إضافة بدل غلاء معيشة إلى رواتب موظفي ومستخدمي ومتقاعدي الدولة بنسبة (٥٪) كل سنة ولمدة ثلاث سنوات اعتباراً من ١٤٢٩/٢/١هـ.
٣. زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي بنسبة (١٠٪) ليصل الحد الأعلى لمخصص الأسرة السنوي إلى (٣٤٠٢) ألف ريال.
٤. استمرار دعم السلع الأساسية للتخفيض من حدة ارتفاع أسعارها ومراجعة ذلك بعد ثلاث سنوات من تاريخ ١٤٢٩/١/١٩هـ.
٥. منع أي نوع من الممارسات الاحتكارية وإعادة النظر في نظام الوكالات التجارية لمنع الاحتكار.
٦. الإسراع في إنهاء مشروع نظام السياسة التموينية.
٧. تكثيف جهود مراقبة الأسعار.
٨. استمرار مراجعة الإجراءات المتعلقة بتسعير الأدوية وتسجيلها، والإسراع في إنهاء الدراسة الخاصة بالتأمين الصحي على المواطنين.

ثاني عشر: زيادة الإعانات السنوية المخصصة للمعاقين ومرضى الفشل الكلوي والسرطان وتكسر الدم وغيرها من الأمراض المعوقة بنسبة (١٠٠٪) اعتباراً من العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م).

- ***مؤشرات الفقر في المملكة***: **قُدّر خط الفقر المدقع (فقر الغذاء) بنحو دولارين في اليوم للفرد. وشكلت الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً نسبة (١.٦٣٪) من إجمالي الأسر في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) أو نحو (٣٥) ألف أسرة. علماً بأن متوسط حجم الأسرة السعودية بلغ (٦) أفراد. كما تقدر نسبة فجوة الفقر المدقع بنحو (٠.٠٠٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه.**

التوجهات لتحقيق الهدف

تعتزم المملكة العربية السعودية القضاء على الفقر المدقع خلال مدة خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩م) وبالتالي تحقيق الأهداف المحددة للهدف الأول من أهداف الألفية قبل موعده عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م) الذي حددته الأمم المتحدة.

التحديات أمام تحقيق الهدف

يتمثل التحدي الرئيس في القضاء على الفقر المدقع في كونه حالة متعددة الأبعاد، تتقاطع مع معظم جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي أن التقدم في تحقيق ذلك الهدف، يتطلب تقدماً موازياً في تحقيق أهداف التنمية الأخرى على الصعيدين الكلي والقطاعي، وبالتالي فإن تنمية الدخل بشكل عام، ولشرائح ذوي الدخل المنخفض بشكل خاص، وتحقيق التنمية المتوازنة، وتوفير فرص العمل للجميع – مع ما تتطلبه من تأهيل القوى البشرية، ومحو الأمية، علاوة على توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والخدمات العامة وغيرها – تشكل مدخلات الحل الجذري والدائم لقضية الفقر. وفي هذا الإطار تعنى الأهداف والاستثمارات والبرامج المعتمدة في خطة التنمية الثامنة بمعالجة هذه التحديات وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة المواطنين وتوسيع خياراتهم.

من جهة أخرى، فإن التجارب العالمية تبين أن خطر الفقر يبقى داهماً ومهـدداً لـبعض الشرائح في المجتمع مهما كان عليه ذلك المجتمع من تطور وتقدم. لذا كان من المهم توفر شبكة حماية اجتماعية كفؤة للرصد الدائم، لا تهدف إلى لجم ومعالجة ظاهرة الفقر المدقع عند بروزهـا فحسب، بل إلى استدراكها قبل ظهورها. وبالتالي فإن توفير شبكة حماية ناجعة وفعالة هي مـن التحديات الدائمة لعملية مكافحة الفقر ومعالجة تأثيراته.

البيئة المساندة لتحقيق الهدف

تتيح عملية التخطيط للتنمية التي تنتهجها المملكة، إطاراً صالحاً لدراسة جميع العوامـل المؤثرة على الوضع المعيشي للسكان وتحليلها وتقويمها، كما أن خطة التنميـة الثامنـة، تمثـل برنامجاً مرحلياً متكاملاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تندرج في سلم أولوياتها، القضـايا التي تتقاطع مع ظاهرة الفقر وتؤثر فيها، كالبطالة والتنمية المتوازنة، وتوفير الخدمات والرعاية الاجتماعية وغيرها. وهذا ما يعزز من كفاءة السياسات ويحسن من ظروف تحقيق الأهداف ذات الصلة بقضية مستوى المعيشة بشكل عام وظاهرة الفقر بشكل خاص.

أما العامل الرئيس الآخر الذي يحسن فرص تحقيق هذا الهدف هو الإمكانيـات الماديـة المتاحة للمملكة، والتي يمكن توظيفها في معالجة ظاهرة الفقر. حيث توفر هذه الإمكانيات القدرة على التعامل المباشر والسريع، خاصة في مجال لجم هذه الظاهرة وتخفيف تـداعياتها بواسـطة آليات الضمان والأمن الاجتماعي في انتظار الحلول الجذرية الدائمة والتي قد تتطلب مدداً زمنيـة أطول لنضوجها.

وأخيراً، لدى المملكة قدرات مؤسسية وتنظيمية متطورة، تتمثل في الجمعيـات الأهليـة المنتشرة في جميع أرجاء المملكة والتي تقوم بدور جوهري في توفير الدعم والرعايـة للفئـات المحتاجة في المجتمع، حيث يتكامل عمل هذه الجمعيات مع المراكز والمؤسسات المتخصصة التي تديرها الدولة.

الشكل (١-١)
نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم من المواد الغذائية عن الحد الأدنى

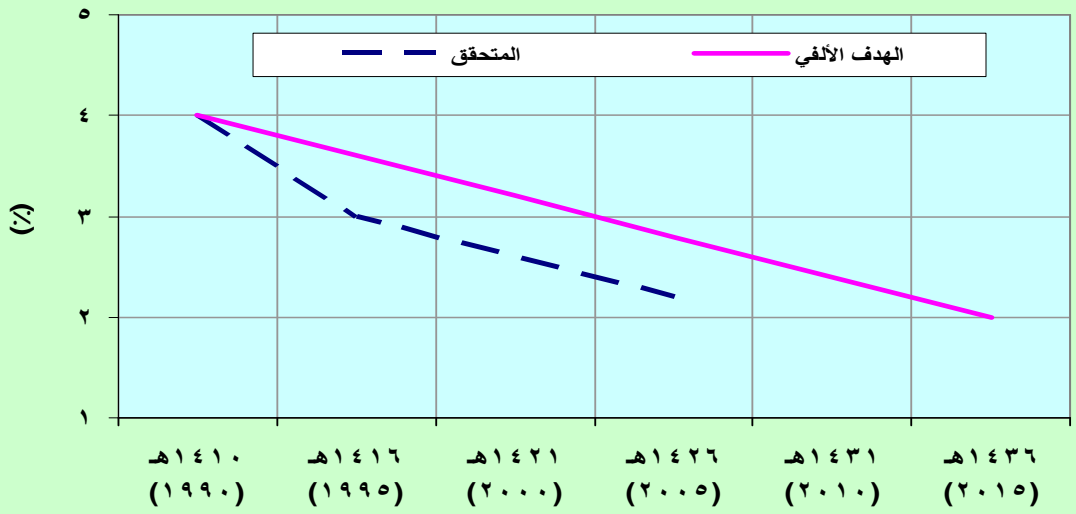

الإطار (١-٢): بعض ملامح الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر

أ. مرتكزات الاستراتيجية:

* إتاحة الفرصة للفقراء لتكوين أصولهم المادية والبشرية وتعزيزها من خلال توفير فرص العمل والائتمان والتعليم والتدريب والخدمات الصحية.
* تعزيز مقدرة الفئات الفقيرة من المجتمع على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بصورة فعالة.
* تحسين المستوى المعيشي للفقراء من خلال تعزيز قدراتهم على مواجهة المخاطر سواء كانت صحية أو طبيعية أو اقتصادية.

ب. محاور سياسات وبرامج الاستراتيجية:

تندرج سياسات وبرامج الاستراتيجية ضمن المحاور الخمسة التالية:

١. محور تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن.
٢. محور التمكين الاقتصادي للفقراء وتشغيلهم.
٣. محور تنمية الموارد البشرية ورأس المال الاجتماعي.
٤. محور شبكة الأمان الاجتماعي.
٥. محور تأهيل البنية المؤسسية والإدارة الجيدة.

الإطار (١-٣): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)؟

✓متوقع	محتمل	غير ممكن	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

الإطار (١-٤): أهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي منتقاة من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

* زيادة دخل الفرد السعودي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢.٢٪) سنوياً.
* القضاء على الفقر المدقع خلال مدة الخطة.
* رفع نسبة القيد في المرحلة الابتدائية إلى (١٠٠٪).
* مراجعة آليات التنسيق بين جميع الجهات المعنية بالأسرة من أجل تطويرها ورفع كفاءتها.
* إعداد مسح سنوي لتقويم مدى فاعلية خدمات شبكة الأمن الاجتماعي.

الإطار (١-٥): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
جودة معلومات المسح	قوية	✓متوسطة	ضعيفة
قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
آليات الرصد والتقويم	قوية	✓متوسطة	ضعيفة

الهدف العام الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الهدف المحدد رقم (٣):

ضمان حصول جميع الأطفال من البنين والبنات على التعليم الابتدائي بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢٢هـ (٢٠٠١)	١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)
* معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي (٪)	٧٦.٨	٧٨.٣	٨١.١	٨١.٩	٨٢.٩	٨٣.٨	٨٤.٦	٨٤.٩
* نسبة الطلاب في الصف الأول الابتدائي الذين يصلون إلى الصف الخامس (٪)	٧٤.٥	٨٢	٩١	٩٨.٢	٨٨.٦	٩١.٠	٩٣.٤	*٩٥.٩
* معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص في الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة (٪)	٨٥.٩	٨٩.٤	٩٣.٧	٩٥.٩	٩٦.٣	٩٦.٥	٩٦.٧	*٩٦.٨

** تقديري.*

الوضع الراهن

يعد التعليم أحد الركائز الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن عوامل استدامتها. وإذا كان تحقيق رفاهية الإنسان في مجتمع متطور هو غاية التنمية، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه في غياب الإنسان المتعلم والمواطن المنتج، والفرد الملتزم بالقيم والمثل الإنسانية العليا. وبالتالي فإن توفير الخدمات التعليمية وتمكين المواطنين من الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والاستفادة منها بشكل كامل ومستمر ومثمر، يمثل أحد اللّبنات الأساسية على طريق التنمية البشرية من جهة، والعنصر الأكيد في التخلص من الفقر من جهة أخرى. حيث يمكّن التعليم من توسيع الخيارات والمهارات في بناء المواطن المنتج.

وانطلاقاً من هذا المفهوم، أولت المملكة اهتماماً خاصاً بقطاع التعليم وعملت على توفيره

للجميع، ويجسد ذلك ارتفاع حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت نحو(٥.٩٧٪) في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)[١]

وقد كان من ثمار هذا الاهتمام أن وصل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (١٥ سنة وما فوق) إلى (٨٧.٦٪)، ولدى فئة الشباب (١٥-٢٤ سنة) إلى (٩٦.٨٪) عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م). وقد طال هذا التطور كلا الجنسين، حيث بلغ معدل الملمات بالقراءة والكتابة إلى الذكور الملمين من فئة الشباب (٩٧:١٠٠) في ذات العام.

وتمثل مرحلة التعليم الابتدائي أكثر مراحل التعليم أهمية نظراً لدورها التأسيسي الذي يحدد إلى حد كبير مسار الطالب والطالبة في مراحل التعليم اللاحقة. وقد بلغ عدد الطلبة المقيدين في المرحلة الابتدائية نحو (٢.٤٧) مليون طالب وطالبة عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)، موزعين على (١٣٤٧٩) مدرسة في جميع أرجاء المملكة. كما بلغ عدد المستجدين في المرحلة الابتدائية لذات العام نحو (٤٢٠٠٠٠) ألف طالب وطالبة. وقد بلغ معدل النمو المتوسط في عدد الطلبة المقيدين (٣.١٧٪) سنوياً خلال السنوات ١٤٠٥-١٤٢٩هـ (١٩٨٤-٢٠٠٨م). ويجدر الإشارة إلى أن القطاع الحكومي لا يزال الموفر الرئيس لخدمات التعليم، حيث بلغت حصته من إجمالي الطلاب الملتحقين في التعليم الابتدائي (٩٢٪)، ولإجمالي الطلاب الملتحقين في التعليم العام بجميع مراحله بلغت حصته (٩١٪)، وذلك عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م).

وقد بلغت نسبة الطلاب في الصف الأول الابتدائي الذين يصلون إلى الصف الخامس (٩٥.٩٪) عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)، وبما يؤشر إلى تحقيق تقدم ملحوظ خلال السنوات العشر الماضية. كما أن معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي بلغ نحو (٨٤.٩٪) في ذات العام، مبيناً حجم الإنجاز الكبير والقدرة على تحقيق كامل الهدف المعتمد في ضمان حصول الأطفال من البنين والبنات على التعليم الابتدائي قبل عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).

وفي إطار ضمان تحقيق الالتحاق الشامل في المرحلة الابتدائية وزيادة معدلات الالتحاق

---

[١] تمثل هذه النسبة المعتمد في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

في جميع مراحل التعليم الأخرى، تم اعتماد العديد من الإجراءات والسياسات المناسبة، ليس فقط لضمان تحقيق التعليم للجميع (من خلال الوصول إلى نسب التحاق عالية)، بل كذلك الارتفاع بالمضمون النوعي للتعليم للجميع في المملكة وترسيخه، ومن بينها التالي:

* تطبيق القرار المتخذ عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) بإلزامية التعليم الابتدائي تطبيقاً شاملاً وكاملاً.

* توفير مدارس رياض الأطفال في جميع المناطق والمحافظات والمراكز، وتكثيف برامج التوعية والإرشاد الأسري بأهمية الانخراط في هذه المرحلة، بناء على الأمر السامي رقم (٧/ب/٥٣٨٨) وتاريخ ١٤٢٣/٣/٣هـ (٢٠٠٢م).

* تفعيل أطر مشاركة أولياء أمور الطلاب في متابعة نشاط أبنائهم وأداء الإدارة المدرسية وهيئة التدريس.

* التحديد المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير وسائل التعليم والتأهيل الملائمة لهم.

* التعرف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بعض الفئات من ذوي الدخل المنخفض والتي قد تحول دون التحاق أبنائهم بمراحل التعليم، والعمل على معالجتها. مع العلم أن التعليم في المملكة يتم توفيره مجاناً في جميع مراحله.

* تكثيف برامج التوعية والإرشاد ضمن مناهج التعليم وللأسرة والمجتمع، حول أهمية التحصيل العلمي.

وتهدف المملكة من وراء هذه الإجراءات وغيرها إلى رفع معدل الالتحاق في المرحلة الابتدائية للبنين والبنات إلى نحو (١٠٠٪) خلال مدة خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م).

التحديات أمام تحقيق الهدف

يتطلب التطبيق الكامل لقرار إلزامية التعليم للمرحلة الابتدائية تعزيزاً كبيراً للإمكانات والقدرات من مدارس وفصول وهيئات تدريس مؤهلة، وغيرها من المدخلات لعملية التعليم. وهذا يتطلب دوراً أوسع وأشمل للقطاع الأهلي في توفير خدمات التعليم في مختلف مراحله. كما أنه يتطلب تضافر جهود العديد من الجهات الحكومية والأهلية، وتناسقها في إطار متكامل وفعّال.

من جانب آخر، ونظراً للإسهام الحيوي للتعليم ما قبل الابتدائي في تربية الأطفال وتعلمهم وتعزيز فرص الالتحاق بالمرحلة الابتدائية وتخفيض معدلات الرسوب والتسرب منها، فإن توفير متطلبات تعميم مرحلة رياض الأطفال في جميع أنحاء المملكة، خاصة بعد اعتمادها مرحلة مستقلة بمبانيها وفصولها، يمثل تحدياً مهماً، حيث يتوقع تضاعف أعداد الملتحقين في هذه المرحلة خلال خطة التنمية الثامنة.

البيئة المساندة لتحقيق الهدف

كثّفت المملكة إجراءاتها في السنوات الأخيرة، بهدف تطوير أجهزة التعليم العام ورفع كفاءتها، مما دعم وسيدعم فرص رفع معدلات الالتحاق في جميع مراحل التعليم بشكل عام، ومرحلة التعليم الابتدائي بشكل خاص. ومن بين أبرز تلك الإجراءات والخطوات المتخذة، علاوة على قرار تطبيق إلزامية التعليم المتخذ عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، وقرار اعتماد مرحلة رياض الأطفال كمرحلة تعليمية مستقلة المتخذ عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م)، هو توحيد مهمات الإشراف على التعليم العام في وزارة التربية والتعليم بدءاً من عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م)، مما ساهم وسيسهم في تعزيز قدرة الدولة على تطبيق استراتيجية وسياسة التعليم.

كما سيسهم الدعم المتنامي الذي تقدمه المملكة للقطاع الأهلي لتطوير دوره في تقديم خدمات التعليم بجميع مراحله، في تحقيق نقلة نوعية ليس فقط في التوسع في تقديم خدمات التعليم فحسب، بل أيضاً في جعله أكثر تجاوباً مع احتياجات المجتمع من خلال المشاركة في رسم السياسات والبرامج.

الشكل (٢-١)
معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي

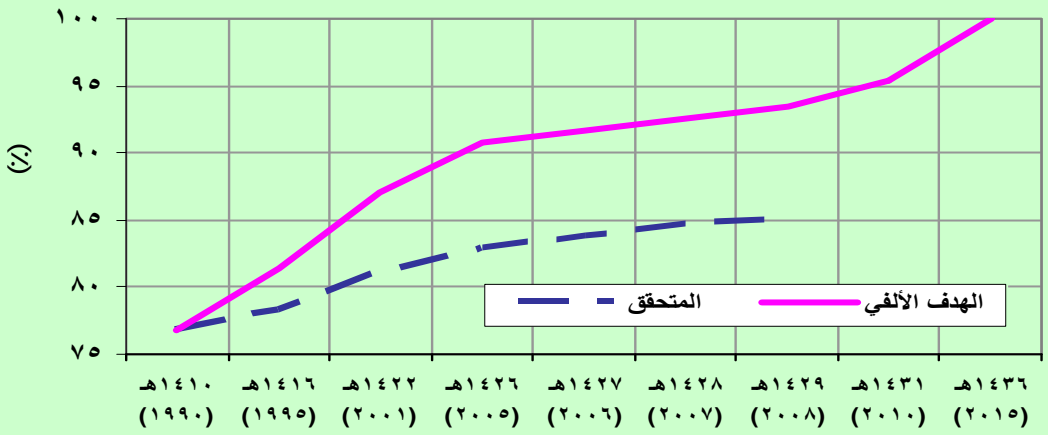

الشكل (٢-٢)
نسبة الطلاب في الصف الأول الابتدائي
الذين يصلون إلى الصف الخامس

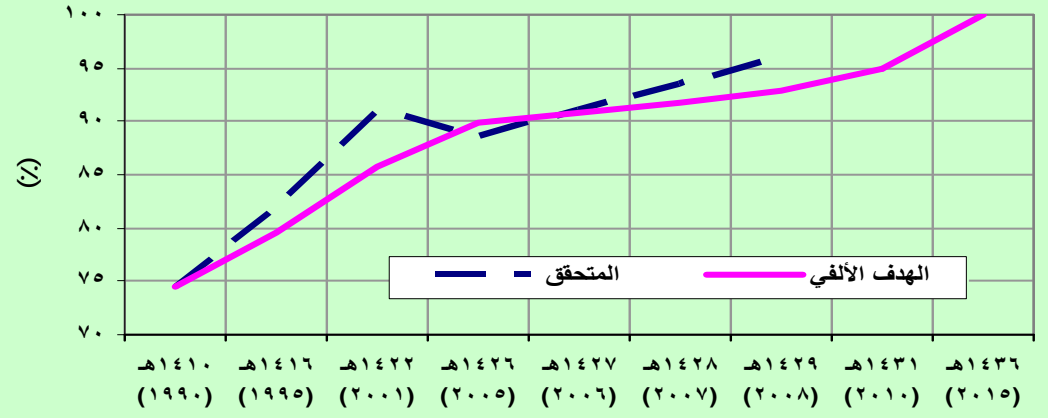

الشكل (٢-٣)

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة

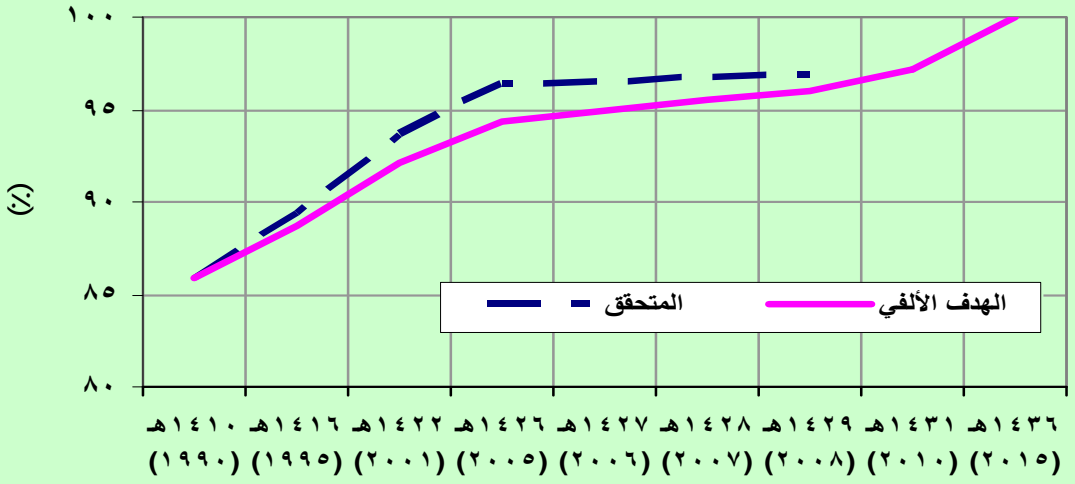

الإطار (٢-١): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)؟

✓متوقع **محتمل** **غير ممكن** **لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات**

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي **معتدل** **ضعيف لكنه في تحسن** **ضعيف**

الإطار (٢-٢): أهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي منتقاة من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م).

* تحقيق معدل التحاق قدره (١٠٠٪) في مرحلة التعليم الابتدائي.
* وضع نظام متكامل للحوافز لتشجيع إسهام القطاع الخاص في التعليم العام.
* دراسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعليم العام.
* تخفيض معدلات التسرب إلى نسبة (١٪) لجميع مراحل التعليم العام.
* تشكيل هيئة وطنية لدعم وإسناد الأسرة.
* إعداد خطة إعلامية للتوجيه والإرشاد الاجتماعي والبدء في تنفيذها.

الإطار (٢-٣): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
• قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• آليات الرصد والتقويم	✓قوية	متوسطة	ضعيفة

الهدف العام الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف المحدد رقم (٤):

القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي بحلول عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) إن أمكن وفي المراحل التعليمية كلها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢٢هـ (٢٠٠١)	١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)	١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)
* نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والعالي.	٨٥.١	٨٩.٤	٩٤.٦	٩٥.٤	٩٦.٣	٩٥.٥	٩٨.٠	١٠٣.٠	١٠٨.٠	١١٤.٠
* نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة والكتابة من أفراد الفئة العمرية من ١٥-٢٤ عاما.	٧٣.٧	٨٣.٨	٩٤.٨	٩٥.٨	٩٦.٧	٩١.٨	٩٤.٨	٩٦.٣	٩٧.٣	٩٧.٩
* نسبة النساء العاملات بأجر إلى إجمالي العاملين في القطاعات غير الزراعية.	١٧.٩	١٦.١	١٤.٢	١٦.٥	١٦.٥	١٥.٠	١٤.٥	١٤.٦	١٤.٨	١٤.٨
* نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية.	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

الوضع الراهن

شهدت المملكة خلال الفترة المنصرمة تطوراً إيجابياً ملحوظاً في أوضاع المرأة، سواء في مجالات التعليم أو التشغيل أو الصحة[١]. فعلى الرغم من البداية المتأخرة نسبياً في تعليم البنات مقارنة بالبنين، ارتفعت وتائر التحاق البنات بمراحل التعليم المختلفة بشكل متصاعد.

(١) للتفصيل أنظر، تقرير التنمية البشرية لعام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) للمملكة العربية السعودية، الفصل الثامن "المرأة والتنمية البشرية".

وتواصل الاتجاه نفسه حتى بلغ في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) معدل النمو السنوي المتوسط لإجمالي قيد البنات في جميع مراحل التعليم نحو (٦.٣٦٪) للفترة ١٣٩٥-١٤٢٩هـ (١٩٧٥-٢٠٠٨م)، في حين بلغ للبنين (٤.٢٣٪). وبالتالي أمكن سد الفجوة في مؤشرات القيد للجنسين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م).

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التطور في معدلات القيد الصافي للبنين والبنات في مراحل التعليم هو التعبير الأنسب في قياس أوضاع الالتحاق في النظام التعليمي ومدى استيعاب الفئة العمرية الموازية في المؤسسات التعليمية، حيث يلاحظ أنه ما بين السنوات ١٤٢٢ و١٤٢٩هـ (٢٠٠١ و٢٠٠٨م) ارتفعت معدلات القيد الصافي للبنين في المرحلة الابتدائية من (٨٢.١٪) إلى (٨٥.٠٪)، وارتفعت النسبة المماثلة للبنات من (٧٩.٧٪) إلى (٨٤.٣٪). أما لمرحلتي التعليم المتوسط والثانوي فقد ارتفعت معدلات القيد الصافي للبنين (وللسنوات ذاتها) من (٥١.٠٪) إلى (٥٦.٥٪)، وللبنات من (٦٠.٥٪) إلى (٦٥.٨٪). وللمرحلة الجامعية ارتفعت نسبة القيد للبنين من (٢٠.٦٪) إلى (٢٠.٩٪)، وللبنات من (٢٣.٦٪) إلى (٢٦.٩٪). وتشير هذه النسب إلى النتائج الإيجابية لسياسات المملكة في مجال تحقيق المساواة بين البنين والبنات في النظام التعليمي من جهة، وإلى التطور الحاصل أصلاً في استيعاب المؤسسات التعليمية للفئات العمرية الموازية للمراحل التعليمية للبنين والبنات من جهة أخرى. إن تضييق الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالمراحل التعليمية في المجتمع الحديث، قد مكن الإناث من الحصول على التعليم والمهارات المطلوبة وتهيئتهن للمشاركة في سوق العمل بشكل منصف وعادل.

والإنجاز المحرز في تمكين المرأة من الاستفادة من الفرص التعليمية المتاحة كان له ما يوازيه في التقدم بتمكين المرأة صحياً، حيث تحقق على مدى الحقبة الماضية تحسن كبير في الصحة العامة. فقد تم خفض معدلات الإصابة بالأمراض والقضاء على بعضها. ونتيجة للنمو والتحسن في الخدمات الصحية، ارتفع متوسط العمر المتوقع للإناث عند الميلاد ليبلغ (٧٤.٣) عاماً، مقابل نحو (٧٢.٢) عاماً للذكور عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م).

أما الوضع التشغيلي للمرأة السعودية ومشاركتها في سوق العمل، فإن دخولها إلى سوق

العمل كان يتسم بالبطء في مراحل التنمية الأولى حيث لم تتجاوز نسبة إسهاماتها في سوق العمل (٥.٤٪) حتى نهاية عام ١٤١٢هـ (١٩٩٢م). إلا أنه مع استمرار جهود التنمية خاصة في مجال التعليم، بدأت انعكاساتها تظهر على أوضاع المرأة التشغيلية، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى (١١.٥٪) عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م). وإذا كانت النسب أعلاه تعكس محدودية مشاركة المرأة في قوة العمل، إلا أن هذا الانخفاض جزء من سمة المجتمعات العربية، حيث المشاركة لا تزال منخفضة مقارنة مع باقي المناطق الجغرافية في العالم. مما يتطلب تكثيف الجهود لاستحداث فرص العمل للمرأة في المنطقة العربية وتنويعها، خاصة ومن الملاحظ أن فرص العمل للنساء تتركز غالباً في قطاع التعليم.

ومن سمات مشاركة المرأة في قوة العمل هي مستوى التحصيل التعليمي للمشتغلات، حيث أن أغلب المتعلمات المشتغلات هن من حملة الشهادات الثانوية فما فوق. كما أن معظمهن من الفئات الفتية (٢٥-٣٤ عاماً)، مما يؤشر إلى حداثة دخول المرأة إلى سوق العمل.

من ناحية أخرى، لا يبدو أن الزواج معوق أساسي يمنع انخراط المرأة السعودية في سوق العمل، حيث توضح البيانات لعام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) أن (٦٧.٦٪) من مجموع المشتغلات في الفئة العمرية (١٥ سنة فأكثر) هن متزوجات، وتبلغ هذه النسبة للذكور نحو (٧٤.٧٪).

على صعيد آخر، تقوم المرأة السعودية بدور متصاعد الأهمية في مجال الاستثمار وإدارة الأعمال في مختلف الأنشطة الاقتصادية. وتشير البيانات إلى أن عدد السجلات التجارية المملوكة للنساء تبلغ نحو (٣٥.٤) ألف سجل تجاري حتى ١٤٣٠/١/٤هـ (٢٠٠٩/١/١م). ومعظم هذه السجلات هي لمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم. وتشكل أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء، ما يقارب (٧٠.٦٪) من السجلات التجارية النسائية، والباقي في مجالات الصناعة والمناجم والبترول، وتوليد الكهرباء، واستخراج المياه، والزراعة، وخدمات المال والأعمال، وخدمات متنوعة.

الشكل (٣-١)
التوزيع النسبي للمشتغلين السعوديين حسب المستوى التعليمي ونوع الجنس *
لعام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)

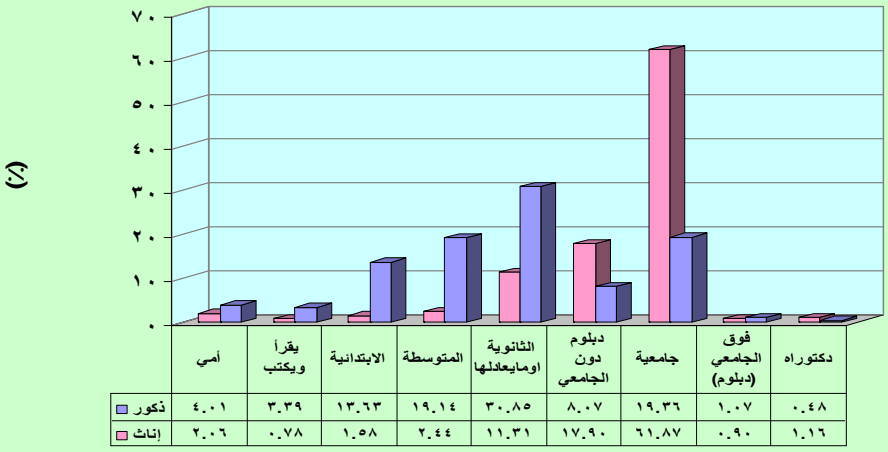

(*) نسبة الذكور من إجمالي الذكور، ونسبة الإناث من إجمالي الإناث.

الجدول (٣-١)
التوزيع النسبي للمشتغلين السعوديين حسب المستوى التعليمي ونوع الجنس *
لعام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)

(٪)

المستوى التعليمي	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أمي	١٣١٣٢٥	٤.٠١	٩٩٤٥	٢.٠٦	١٤١٢٧٠	٣.٧٦
يقرأ ويكتب	١١١٠٥٨	٣.٣٩	٣٧٥٩	٠.٧٨	١١٤٨١٧	٣.٠٦
الإبتدائية	٤٤٦٢٨٨	١٣.٦٣	٧٦١٣	١.٥٨	٤٥٣٩٠١	١٢.٠٨
المتوسطة	٦٢٦٧٨١	١٩.١٤	١١٧٦١	٢.٤٤	٦٣٨٥٤٢	١٧.٠٠
الثانوية أو مايعادلها	١٠١٠١٠٢	٣٠.٨٥	٥٤٥٥١	١١.٣١	١٠٦٤٦٥٣	٢٨.٣٤
دبلوم دون الجامعة	٢٦٤١٠٣	٨.٠٧	٨٦٣٢٧	١٧.٩٠	٣٥٠٤٣٠	٩.٣٣
بكالوريوس أو ليسانس	٦٣٣٧٧٧	١٩.٣٦	٢٩٨٤٥٤	٦١.٨٧	٩٣٢٢٣١	٢٤.٨٢
دبلوم عالى/ماجستير	٣٥١٤٩	١.٠٧	٤٣٢٣	٠.٩٠	٣٩٤٧٢	١.٠٥
دكتوراه	١٥٧٧٣	٠.٤٨	٥٥٨٠	١.١٦	٢١٣٥٣	٠.٥٧
الإجمالى	٣٢٧٤٣٥٦	١٠٠.٠٠	٤٨٢٣١٣	١٠٠.٠٠	٣٧٥٦٦٦٩	١٠٠.٠٠

* نسبة الذكور من إجمالي الذكور، ونسبة الإناث من إجمالي الإناث.

الشكل (٣-٢)
المشتغلون السعوديون (١٥ سنة فأكثر) حسب فئات العمر و نوع الجنس *
لعام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)

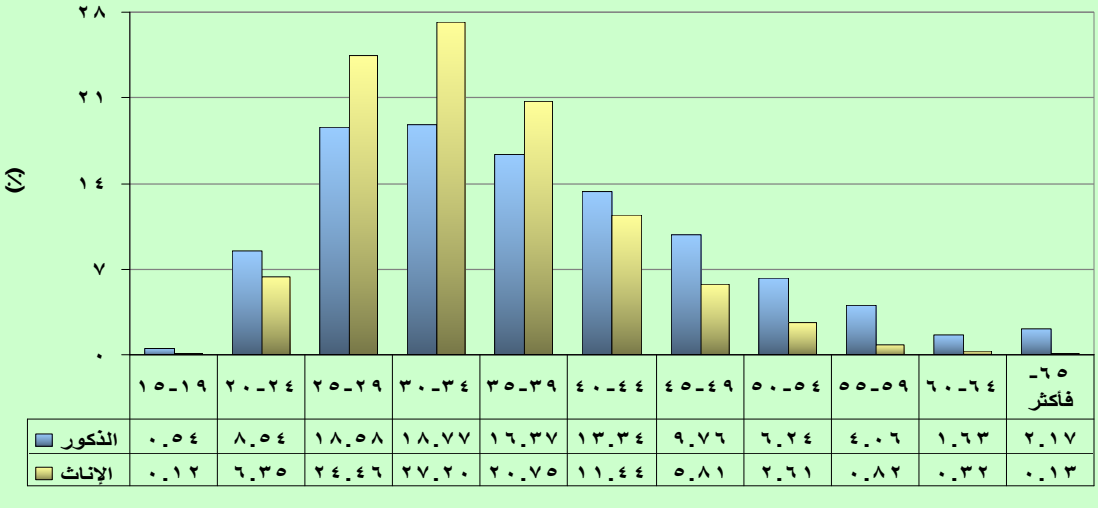

* نسبة الذكور من إجمالي الذكور، ونسبة الإناث من إجمالي الإناث.

الجدول (٣-٢)
المشتغلون السعوديون (١٥ سنة فأكثر) حسب فئات العمر ونوع الجنس*
لعام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)

فئات العمر	ذكور		إناث	
	العدد	٪	العدد	٪
١٥-١٩	١٧٦٣٨	٠.٥٤	٥٨٢	٠.١٢
٢٠-٢٤	٢٧٩٧٥٧	٨.٥٤	٣٠٦٣١	٦.٣٥
٢٥-٢٩	٦٠٨٢٢٦	١٨.٥٨	١١٧٩٩١	٢٤.٤٦
٣٠-٣٤	٦١٤٦١٥	١٨.٧٧	١٣١١٧٧	٢٧.٢٠
٣٥-٣٩	٥٣٦٠٠٩	١٦.٣٧	١٠٠٠٦٩	٢٠.٧٥
٤٠-٤٤	٤٣٦٧٥٨	١٣.٣٤	٥٥١٨٦	١١.٤٤
٤٥-٤٩	٣١٩٧٠٩	٩.٧٦	٢٨٠١١	٥.٨١
٥٠-٥٤	٢٠٤٤٢٦	٦.٢٤	١٢٥٦٩	٢.٦١
٥٥-٥٩	١٣٢٨٤٨	٤.٠٦	٣٩٣٤	٠.٨٢
٦٠-٦٤	٥٣٢١٠	١.٦٣	١٥٢٥	٠.٣٢
٦٥ فأكثر	٧١١٦٠	٢.١٧	٦٣٨	٠.١٣
المجموع	٣٢٧٤٣٥٦	١٠٠.٠٠	٤٨٢٣١٣	١٠٠.٠٠

* نسبة الذكور من إجمالي الذكور، ونسبة الإناث من إجمالي الإناث.

الجدول (٣-٣)
السجلات التجارية النسائية حسب نوع النشاط
حتى ١٤٣٠/١/٤هـ (٢٠٠٩/١/١م)

النشاط	عدد	٪
• الزراعة والصيد والغابات	٣٣٢	٠.٩
• الصناعة والمناجم والبترول	٩٥٠	٢.٧
• توليد الكهرباء واستخراج المياه	٣٧٣	١.١
• التشييد والبناء "مقاولات"	٥٦٨٣	١٦.١
• تجارة جملة وتجزئة وخدمات تجارية	١٩٢٦٣	٥٤.٥
• خدمات المال والأعمال	٢٤	٠.١
• خدمات متنوعة(*)	٨٧٤٠	٢٤.٧
إجمالي	٣٥٣٩٦	١٠٠.٠

* تشمل النقل والتخزين والتبريد وخدمات اجتماعية وشخصية وأخرى.
المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

التوجهات المستقبلية

في إطار ما ورد أعلاه يشكل اهتمام خطة التنمية الثامنة منعطفاً بارزاً في الجهود لتطوير أوضاع المرأة وتعزيز تمكينها من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. لقد اعتمدت الخطة الثامنة إطاراً مرجعياً للتطور أوسع مما سبق ومؤكداً على منظور تكاملي لتطوير أوضاع المرأة. فقد أكد الأساس الاستراتيجي الثاني للخطة الاهتمام بشؤون المرأة وتطوير قدراتها، وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في الأنشطة التنموية، كما تضمنت فصول الخطة الثامنة أهدافاً وسياسات تناولت قضايا تطوير أوضاع المرأة في مجالات متعددة كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والقوى العاملة.

ولم تقتصر توجهات الدولة حيال تطوير مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي على الأهداف الاستراتيجية والسياسات، بل تناولت بشكل مباشر بلورة آليات تنفيذية لتوسيع هذه المشاركة وتعميقها. وفي إطار زيادة فرص عمل المرأة السعودية وتنويعها، اعتمد مجلس الوزراء عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) مجموعة من التوجهات والإجراءات لتعزيز النشاط الاقتصادي للنساء بهدف إحداث نقلة نوعية في أنماط مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ونطاقاته. ويمكن إيجازها فيما يلي:

الإطار (٣-١): خلاصة التوجهات والإجراءات لتعزيز النشاط الاقتصادي للنساء التي اعتمدها مجلس الوزراء في ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)

أ - <u>تطوير الخطط والآليات:</u>

- **تتولى وزارة العمل بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الخدمة المدنية وضع خطة وطنية متكاملة للقوى العاملة النسائية السعودية تحدد الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة النسائية في مختلف التخصصات خلال سنة من تاريخ صدور القرار.**
- **أن يولي صندوق تنمية الموارد البشرية أهمية خاصة لتدريب النساء السعوديات وتوظيفهن ضمن خططه وبرامجه.**
- **تقوم وزارة العمل ووزارة التجارة والصناعة ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بدراسة إمكانية تمديد إجازة الأمومة للمرأة العاملة ليكون ذلك حافزاً وميزة إضافية للمرأة وبما لا يؤثر على الرغبة في توظيفها.**

ب - <u>تطوير آليات التنسيق:</u>

- **يتولى مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية تشكيل لجنة نسائية من ذوات الخبرة والكفاية تتولى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتشجيع منشآت القطاع الأهلي على إيجاد نشاطات ومجالات عمل للمرأة السعودية دون أن يؤدي ذلك إلى فتح ثغرة لاستقدام عمالة نسائية وافدة وتهيئة فرص إعداد السعوديات وتأهيلهن وتدريبهن للعمل في تلك النشاطات والمجالات، وتوفير الدعم المادي والمعنوي اللازم لقيام هذه اللجنة، على أن تسهم الجهات الحكومية "كل جهة حسب اختصاصها" في تحقيق ذلك.**

ج - <u>تطوير المشاركة في القطاع الخاص:</u>

- **على الجهات الحكومية التي تصدر تراخيص لمزاولة النشاطات الاقتصادية، كل جهة في مجال اختصاصها، استقبال طلبات النساء لاستخراج التراخيص اللازمة لمزاولة تلك النشاطات التي تمنحها هذه الجهات وإصدارها وفقاً للأنظمة والضوابط الشرعية.**
- **على الجهات ذات العلاقة تخصيص أراضٍ أو مناطق داخل حدود المدن وتهيئتها لإقامة مشروعات صناعية تعمل فيها النساء.**
- **على وزارة العمل بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية ووزارة الشؤون الاجتماعية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أسلوب العمل عن بُعد كأحد المجالات الجديدة التي يمكن أن تعمل من خلالها المرأة وتنفيذ ذلك ومتابعته.**

د - <u>تطوير المشاركة في الدولة:</u>

- **على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات ذات علاقة بالمرأة إنشاء وحدات وأقسام نسائية، بحسب ما تقتضيه حاجة العمل فيها وطبيعته، خلال مدة زمنية لا تزيد عن سنة من تاريخ صدور هذا القرار.**

التحديات أمام تحقيق الهدف

- ***الإناث والأمية:*** بلغت نسبة الأمية بين الإناث من السكان السعوديين الإناث (١٥ سنوات فأكثر) (١٥.٢٧٪) في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م). والنسبة المماثلة للذكور كانت (٩.٧٧٪). وكما سبق بيانه فإن للتعليم ومحو الأمية أهمية حاسمة في زيادة قدرة المرأة على المشاركة في المجتمع وتحسين نوعية حياتها.

ويتوقع في هذا المجال، أن يسهم تطبيق إلزامية التعليم الابتدائي في المعالجة الجذرية لهذه القضية، علاوة على البرامج القائمة التي تستهدف معالجة الأمية عند الكبار أو الذين هم خارج السن التربوي، والتي تديرها كل من الدولة والقطاع الخاص.

- ***الإناث ومسار التعليم:*** يشكل التعليم الثانوي بدايات التوجهات التخصصية حيث يتوزع الطلبة على عدد من المسارات التي تحدد التوجهات اللاحقة في التعليم العالي. وتبرز أهمية هذا الموضوع عند مراجعة مؤشرات الالتحاق في التعليم الثانوي، حيث بلغت نسبة مخرجات الإناث من الفرع الأدبي (٥٧.٨٪) من مجموع مخرجات الإناث في التعليم الثانوي عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م). إن الالتحاق بالفرع الأدبي لا يتيح للطلبة الالتحاق بالكليات العلمية والتطبيقية، حيث لا يكون أمامهم سوى الالتحاق بكليات العلوم الإنسانية والتربوية والتي يبدو أن سوق العمل قد تشبع من خريجيها

وعلى صعيد التعليم العالي، يبين نمط مشاركة الإناث وللعام نفسه استمرار ذات التوجهات القائمة في التعليم الثانوي قدر ارتباطها بالمسارات النظرية أو التطبيقية، حيث شكلت خريجات "التربية والتعليم" و"العلوم الإنسانية" (٩٣٪) من مجموع الخريجات. ويؤشر هذا الوضع ضعف المواءمة بين احتياجات سوق العمل والاقتصاد الحديث من جهة، وتوجهات طالبات التعليم العالي التخصصية من جهة أخرى.

البيئة المساندة لتحقيق الهدف

يحظى موضوع تطوير أوضاع المرأة وتمكينها بدعم كامل من الدولة في المملكة، حيث

ينعكس في تركيز برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على هـذا البعـد التنمـوي وإعطائـه الأولوية. كما أن المعالجة الشاملة الجاري تنفيذها لتوسيع مشاركة المرأة، بجميع أبعادها، سواء كانت تعليمية أو صحية أو تشغيلية أو أسرية، يعزز كثيراً نجاح السياسـات والآليـات المعتمـدة لتحقيق هذا الهدف.

وتوفر التوجهات والإجراءات المعتمدة لتعزيز النشاط الاقتصادي للنساء التـي تضـمنها قرار مجلس الوزراء الصادر عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، والتي تم استعراضها أعـلاه، عوامـل مساندة فعالة لمسيرة تطوير دور المرأة السعودية وتعزيز قدراتها وإسهاماتها في عملية التنميـة الاقتصادية والاجتماعية.

الشكل (٣-٣)
نسبة البنات لكل ١٠٠ من البنين في جميع مراحل التعليم

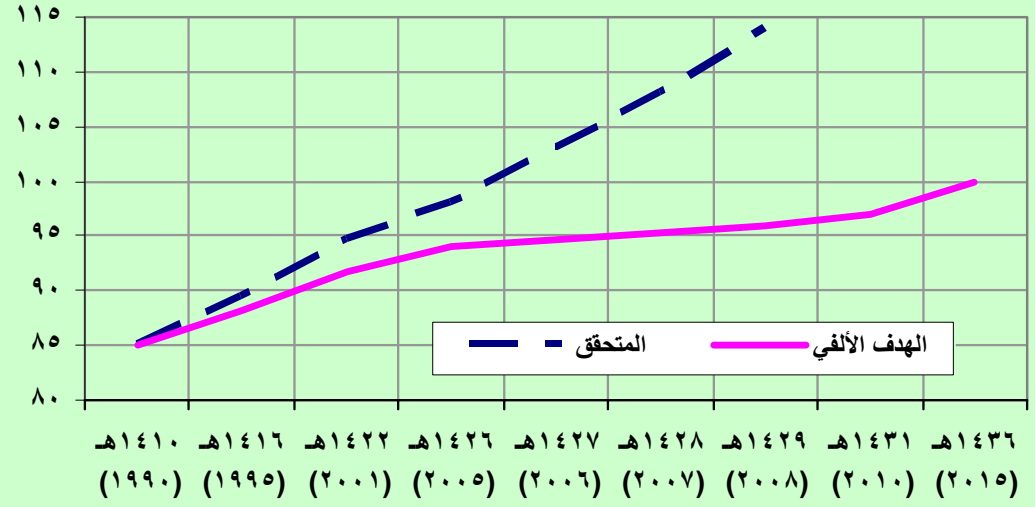

الشكل (٣-٤)
نسبة البنات لكل ١٠٠ من البنين ممن يلمون بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة

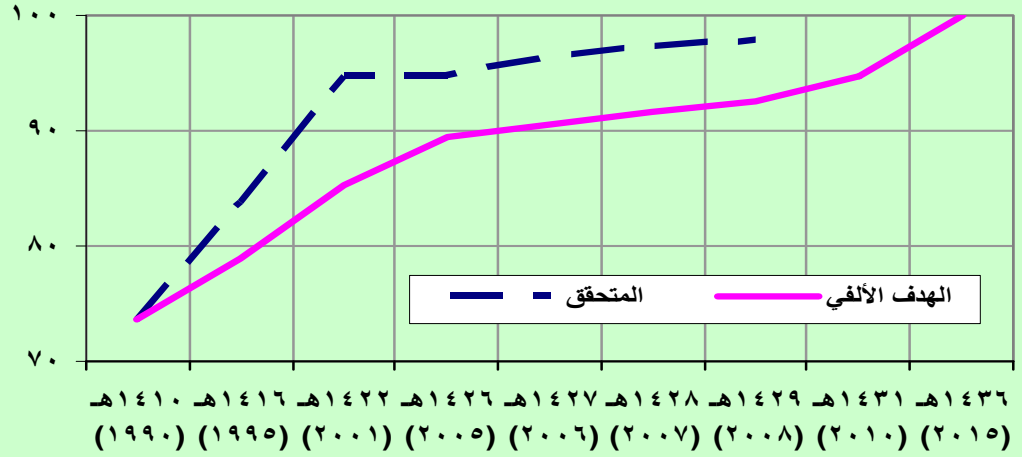

الإطار (٣-٢): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)؟

✓متوقع **محتمل** **غير ممكن** **لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات**

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي **معتدل** **ضعيف لكنه في تحسن** **ضعيف**

الإطار (٣-٣): سياسات وأهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي منتقاة من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م).

* **تحقيق معدل التحاق قدره (١٠٠٪) في مرحلة التعليم الابتدائي.**
* **زيادة معدل مشاركة المرأة السعودية في قوة العمل الوطنية من (١٠.٣٪) إلى (١٤.٢٪) بنهاية الخطة.**
* **رفع معدل مشاركة الإناث من خريجات المرحلة الثالثة (فوق الثانوي) من (٨٢.٨٪) في بداية الخطة إلى (٨٨.٨٪) بنهايتها.**
* **إجراء دراسات للأنظمة والتعليمات النافذة وبيان ما يحتاج منها إلى تعديلات لضمان مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي.**
* **اعتماد تدابير محددة للتصدي لبطالة الإناث.**
* **دعم الدور التنموي للمرأة في المجتمع وتضمين المناهج التربوية بما يدعم هذا الدور.**

الإطار (٣-٤): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
* قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* آليات الرصد والتقويم	✓قوية	متوسطة	ضعيفة

الهدف العام الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

الهدف المحدد رقم (٥):

تخفيـــض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى الثلث بين عامي (١٤١٠ و١٤٣٦هـــ) (١٩٩٠ و٢٠١٥م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)
- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر (لكل ألف مولود حي)	٤٤.٠	٣٤.٠	٢٢.٦	٢٢.٨	٢٠.٣	٢١.٧	٢١.٧	٢١.١
- معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي)	٣٤.٠	٢٧.٠	٢٠.٢	١٩.٤	١٨.٥	١٨.٦	١٨.٦	١٧.٤
- نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة خلال السنة الأولى من العمر (٪)	٨٨.٢	٩٤.٤	٩٢.١	٩٦.٧	٩٦.٥	٩٥.٢	٩٥.٧	٩٧.٤

الوضع الراهن

شهدت الخدمات الصحية في المملكة خلال العقدين الماضيين تطوراً مرموقاً، ومن بينهـــا أنشطة خدمات الرعاية الصحية الأولية التي أُعتمدت كإستراتيجية أساسية تهدف إلى التوسع في تقديم الخدمات الصحية الأساسية بصورة متكاملة وبدرجة عالية من الكفاءة لجميـــع التجمعـــات السكانية، وقد شملت أنشطتها عدة برامج منها إنشاء السجل الصحي العائلي، ورعاية الأمومـــة والطفولة، والرعاية الصحية المتكاملة للطفل، ومكافحة الأمراض السارية، والإصحاح الأساســـي للبيئة، فضلاً عن برامج رعاية مرضى الأمراض غير السارية، مع تطبيق معايير ومتابعة الجودة النوعية. ويوفر برنامج الرعاية الصحية المتكاملة للطفل متابعة مستمرة لنمو الأطفال حتـــى (٥)

سنوات، حيث يشتمل على أنشطة مكافحة الإسهال وسوء التغذية، إضافة إلى برنامج التحصين الموسع ضد الأمراض السارية الذي حقق تحسناً في معدلاته فارتفعت نسبة الأطفال الذين تم تحصينهم ضد الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف خلال السنة الأولى من العمر من (٨٨.٢٪) عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م) إلى (٩٧٪) عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)، كما وصلت نسبة تحصين الأطفال عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) ضد الدفتريا والسعال الديكي والتيتانوس إلى (٩٧.٦٪)، وضد شلل الأطفال والدرن والالتهاب الكبدي "ب" إلى (٩٧.٦٪)، (٩٧.٨٪) (٩٧.٦٪) على التوالي.

ونتيجة لأنشطة الرعاية الصحية للطفل انخفضت معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة بالتحصين لكل مائة ألف من السكان من (٠.٠١) في عام ١٤١٣هـ (١٩٩٣م) إلى (صفر) في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) لشلل الأطفال، ومن (٠.٢٧) إلى (٠.١٢) للسعال الديكي، ومن (١٩.٠) إلى (٠.٦٤) للحصبة، ومن (٢٤.٠) إلى (٠.١٣) للنكاف، ومن (٠.٣٠) إلى (٠.٠٢) للكزاز في نفس الفترة.

وقد أدى ذلك إلى خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى (٢١.١) حالة لكل ألف مولود حي في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) وبنسبة (٥٢٪) عن مستواه عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م)، وخفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى (١٧.٤) حالة لكل ألف مولود حي في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)، وبنسبة (٤٩٪) عن مستواه في عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م).

وتبين هذه المعدلات أن المملكة تسير بخطى واثقة وأكيدة نحو تحقيق الهدف المحدد أعلاه قبل حلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).

- ***الخدمات الصحية:*** يتم توفير الخدمات الصحية في المملكة من خلال شبكة واسعة من المرافق والتجهيزات تشمل (٣٩٣) مستشفى تضم (٥٣٨١٩) سريراً عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م). وبلغ عدد الأطباء (٤٧٩١٩) طبيباً، وعدد هيئة التمريض (٩٣٧٣٥) فرداً في ذات العام. كما بلغ عدد المراكز الصحية الحكومية التابعة لوزارة الصحة التي توفر خدمات الرعاية الصحية الأولية (١٩٨٦) مركزاً، بالإضافة إلى (١١٥٢) مستوصفاً، و(١٣٢٦) عيادة طبية يديرها القطاع

الخاص. وتمثل هذه الخدمات نسبة إلى سكان المملكة (٢.٢) سريراً، و(٢.١) طبيباً و(٣.٨) ممرضاً لكل ألف نسمة بحسب تعداد السكان عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

■ ***الوضع التنظيمي والمؤسسي للخدمات الصحية:*** تعد وزارة الصحة الجهة الرئيسة التي تتولى مسؤولية توفير الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية للسكان حيث بلغت حصتها في إجمالي عدد أسرة المستشفيات (٥٨.٩٪)، وإجمالي عدد الأطباء (٤٧.٣٪) عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م). كما تسهم في توفير الخدمات الصحية، الجامعات من خلال كلياتها ومستشفياتها الطبية بالإضافة إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي، ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، والخدمات الطبية بالأجهزة العسكرية والأمنية وغيرها من الأجهزة الحكومية، حيث بلغت حصة الأجهزة الحكومية الأخرى في ذات العام (فيما عدا وزارة الصحة) في إجمالي عدد أسرة المستشفيات (٢٠.١٪)، وإجمالي عدد الأطباء (٢٢.٦٪). أما القطاع الخاص فقد بلغت حصته في ذات العام في إجمالي عدد الأسرة وعدد الأطباء (٢١٪) و(٣٠.٢٪) على التوالي.

وقد اتخذت المملكة خلال السنوات القليلة الماضية خطوات مهمة تهدف إلى تطوير الخدمات الصحية، من بينها اعتماد النظام الصحي عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م) والمباشرة بتنفيذه، والذي يهدف إلى ضمان توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة لجميع السكان. وقد تم في إطاره تشكيل مجلس الخدمات الصحية، كما أنشئ مجلس الضمان الصحي التعاوني بموجب نظام الضمان الصحي، حيث يكون هذا الأخير مسؤولاً عن تطبيق نظام الضمان الصحي على جميع المقيمين الوافدين في مراحله الأولى، وعلى جميع السكان في مرحلة لاحقة.

وفي تطور آخر ذا صلة بالرعاية الصحية والغذائية، تم في عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) إنشاء الهيئة العامة للغذاء والدواء، تكون مسؤولة عن تحقيق سلامة الغذاء والدواء والمستحضرات الحيوية والكيميائية وغيرها. بالإضافة إلى وضع سياسة واضحة للغذاء والدواء.

الشكل (٤-١)
التحصين ضد أمراض مختارة للأطفال الأقل من سنة

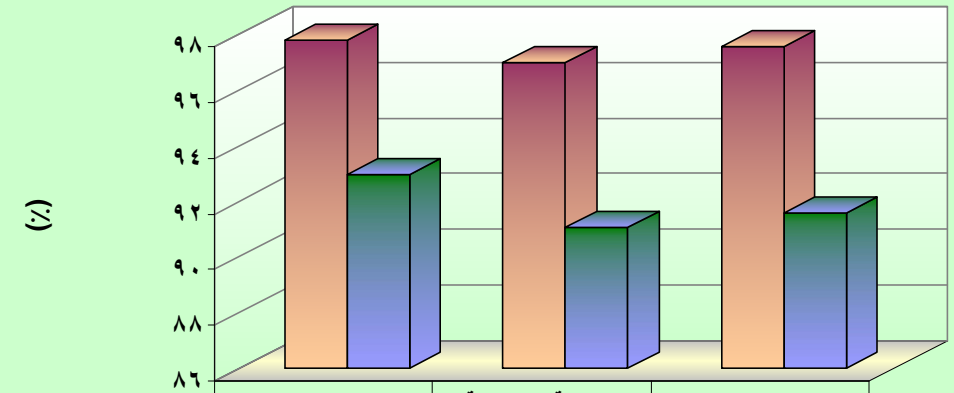

	الدرن	الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف	الالتهاب الكبدي (ب)
١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	٩٣.٠	٩١.١	٩١.٦
١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	٩٧.٨	٩٧.٠	٩٧.٦

الشكل (٤-٢)
بعض الأمراض السارية
معدل الإصابة لكل مئة ألف نسمة

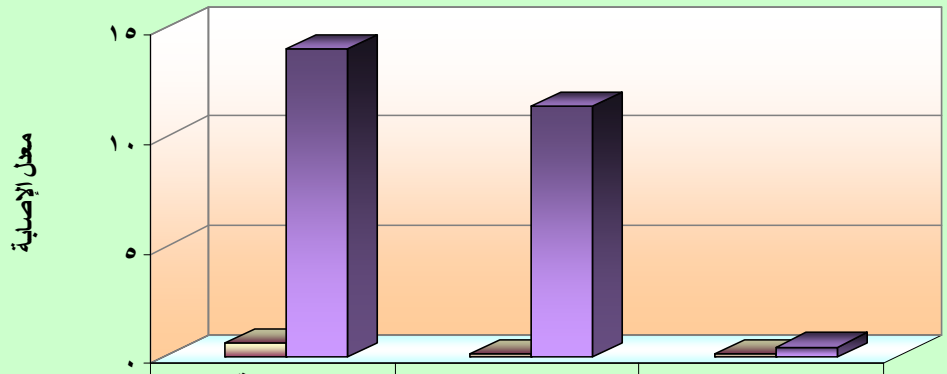

	الحصبة	النكاف	السعال الديكي
١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	١٤.٠٣	١١.٤١	٠.٤٤
١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	٠.٦٤	٠.١٣	٠.١٢

التوجهات المستقبلية

يزداد الطلب على خدمات الرعاية الصحية بشكل مطرد في المملكة، تدفعه عدة عوامل أبرزها النمو السكاني بمعدلات مرتفعة نسبياً، والزيادة في الوعي لدى المجتمع بأهمية العناية الصحية، خاصة الوقائية منها. علماً أنه سيتركز الاهتمام خلال الفترة القادمة على التنفيذ الكامل لنظام الضمان الصحي التعاوني.

من جانب آخر، وفي إطار تطوير كفاءة الخدمات الصحية، وتحقيق التغطية الشاملة لها سيتم تطوير الهياكل الإدارية والتنظيمية باتجاه إعطاء الجهات والهيئات المحلية الصلاحيات التي تمكنها من تأدية المهام المنوطة بها بكفاءة أكثر، بعيداً عن المركزية. كما سيتم في هذا الإطار، اعتبار المرافق الصحية الحكومية مراكز تكلفة مستقلة تخضع للتقويم والمحاسبة بناء على معايير أداء مناسبة. ويتوقع مع التقدم في تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني زيادة دور القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية.

التحديات أمام تحقيق الهدف

إن مساحة المملكة الشاسعة، والتباين في كثافة التجمعات السكانية وانتشارها الواسع، يمثل تحدياً أمام تضييق التباين في مستوى وكفاءة الخدمات الصحية من جهة وضمان التغطية الشاملة من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، يستهدف ضمان توفير الخدمات الصحية الأساسية دعم المراكز الصحية الأولية، خاصة تلك التي في المناطق الريفية، وفي مقدمتها خدمات رعاية الأمومة والطفولة، والتوعية الصحية، والخدمات الوقائية وغيرها. خاصة وإن المناطق الريفية لا توفر عوامل جذب للقطاع الخاص كالتي توفرها المناطق الحضرية، وبالتالي فإنها ستبقى معتمدة على الخدمات الصحية الحكومية إلى حد كبير.

الشكل (٤-٣)
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر

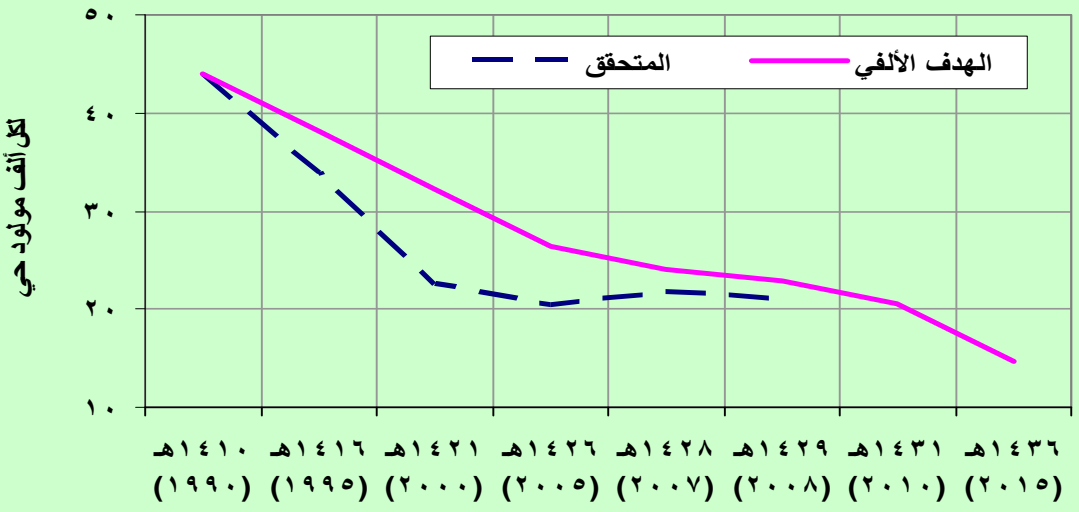

الشكل (٤-٤)
معدل وفيات الأطفال الرضع

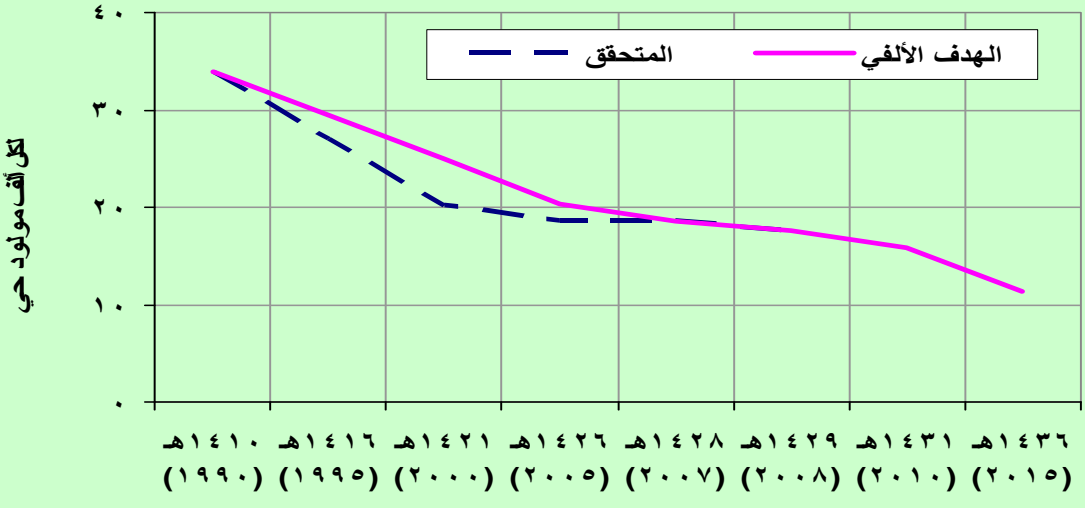

الشكل (٤-٥)
نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة
خلال السنة الأولى من العمر

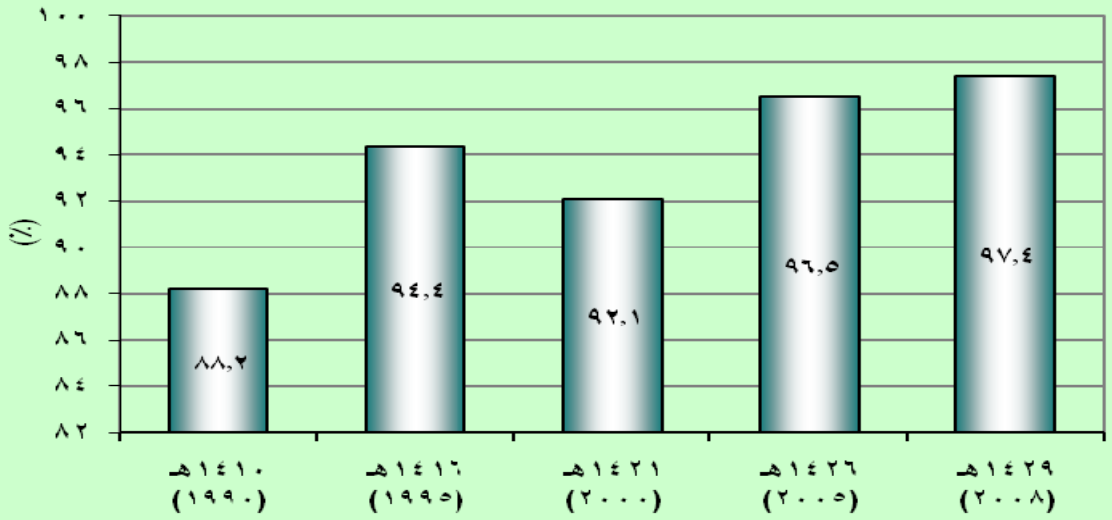

الإطار (٤-١): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)؟

✓**متوقع** | **محتمل** | **غير ممكن** | **لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات**

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓**قوي** | **معتدل** | **ضعيف لكنه في تحسن** | **ضعيف**

الإطار (٤-٢): سياسات وأهداف ذات علاقة بالهدف الألفي منتقاة من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

* زيادة نسبة تحصين الأطفال ضد الدرن إلى (٩٨٪) وضد الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف إلى (٩٨٪)، وضد الالتهاب الكبدي "ب" إلى (٩٨٪)، وذلك بنهاية عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).
* تخفيض معدل الإصابة بالدرن لكل مئة ألف من السكان إلى (٨)، وبالحصبة إلى (١.٢)، وبالالتهاب الكبدي إلى (١٥) بنهاية عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).
* تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى (١٠) من كل (١٠٠٠) مولود حي وذلك بنهاية عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).
* تشكيل هيئة وطنية لدعم وإسناد الأسرة.

الإطار (٤-٣): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقويم		
* قدرات جمع المعلومات	قوية	✓متوسطة	ضعيفة
* جودة معلومات المسح	قوية	✓متوسطة	ضعيفة
* قدرات المتابعة الإحصائية	قوية	✓متوسطة	ضعيفة
* قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* آليات الرصد والتقويم	قوية	✓متوسطة	ضعيفة

الهدف العام الخامس: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)

الهدف المحدد رقم (٦):

تخفيض معدل وفيات الأمهات عند الولادة إلى الربع بين عامي ١٤١٠ و١٤٣٦هـ (١٩٩٠ و٢٠١٥م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)
* معدل الوفيات النفاسية (في كل مئة ألف ولادة حيـــة)	٤٨	٤٨	١٦.٤	١٤.٩	١٤.٦	١٤.٦	١٤.٦
* نسبة الولادات تحت إشراف كوادر صحية ماهرة (٪)	٨٨	٩١.٤	٩١	٩٦	٩٦	٩٧	–
* نسبة تحصين الأمهات ضد الكزاز الوليدي (٪)	–	–	–	–	٨٧.١	٩٥.٥	٩٦.١

الوضع الراهن

يستهدف برنامج الرعاية الشاملة للأمهات توفير أنشطة رعاية صـــحية متكاملـــة لهـــن وتشمل رعاية ما قبل الزواج، ورعاية ما بعد الزواج خلال فترات ما قبل وأثناء وبعد الحمل، وقد أثمر التطور الكمي والنوعي لمخرجات هذا البرنامج إلى تحسن جلـــي فـــي مؤشـــرات رعايـــة الأمومة. حيث ارتفعت نسبة الأمهات الحوامل اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهـــن بواســـطة مهنيين صحيين من (٩٠٪) إلى (٩٦٪)، كما ارتفعت نسبة تحصين الأمهات ضد الكزاز الوليدي من (٩٣٪) إلى (٩٦.١٪) خلال الفترة من عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) إلـــى عـــام ١٤٢٩هـــ (٢٠٠٨م). وارتفعت نسبة الولادات التي تمت تحت إشراف مهنيين صـــحيين مـــن (٨٨٪) إلـــى (٩٧٪) خلال المدة من عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م) إلى عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م). كما انخفـــض معدل وفيات الأمهات عند الولادة (معدل الوفيات النفاسية) في كل مئة ألف ولادة حية مـــن (٤٨) إلى (١٤.٦) حالة خلال نفس الفترة.

وفي ضوء المؤشرات التي تحققت يكون الهدف المحدد بتخفيض معدل وفيات الأمهات عند الولادة إلى الربع قد تحقق قبل حلول العام المستهدف، ويرجع ذلك إلى برامج الرعاية الصحية الجاري تنفيذها حالياً، حيث إن التقدم المستمر في تخفيض معدل وفيات الأمهات جاء نتيجة التغطية الشاملة المستهدفة للخدمات الصحية الأساسية خاصة في المناطق الريفية، وفي مقدمتها خدمات رعاية الأمومة، وخدمات التوعية والتثقيف الصحي، وغيرها من الخدمات الوقائية.

التوجهات المستقبلية

الاستمرار في تعزيز برامج الرعاية الصحية لتوفيرها بكفاءة عالية للأمهات أثناء الحمل وأثناء الولادة وما بعدها، وتحقيق التغطية الصحية الكاملة للحوامل، وأن تتم كل الولادات تحت إشراف مهنيين صحيين مع الاستمرار في دعم برامج تحصين الأمهات ضد مرض الكزاز، ودعم برامج التوعية والتثقيف الصحي.

التحديات أمام تحقيق الهدف

إن استمرار الزيادة السكانية بمعدلات عالية نسبياً، وما يترتب عليها من زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية الأساسية بما فيها رعاية الأمومة والطفولة، يجعل الحاجة مستمرة للتوسع في مرافق وبرامج تلك الخدمات لتيسير الحصول عليها من قبل جميع السكان.

الشكل (٥-١)
معدل الوفيات النفاسية

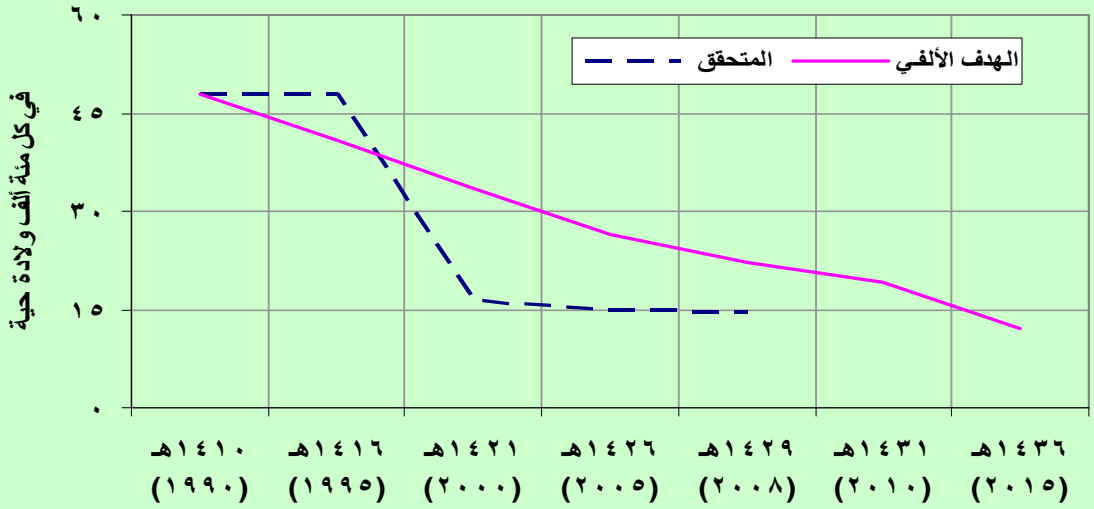

الشكل (٥-٢)
نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف كوادر صحية ماهرة

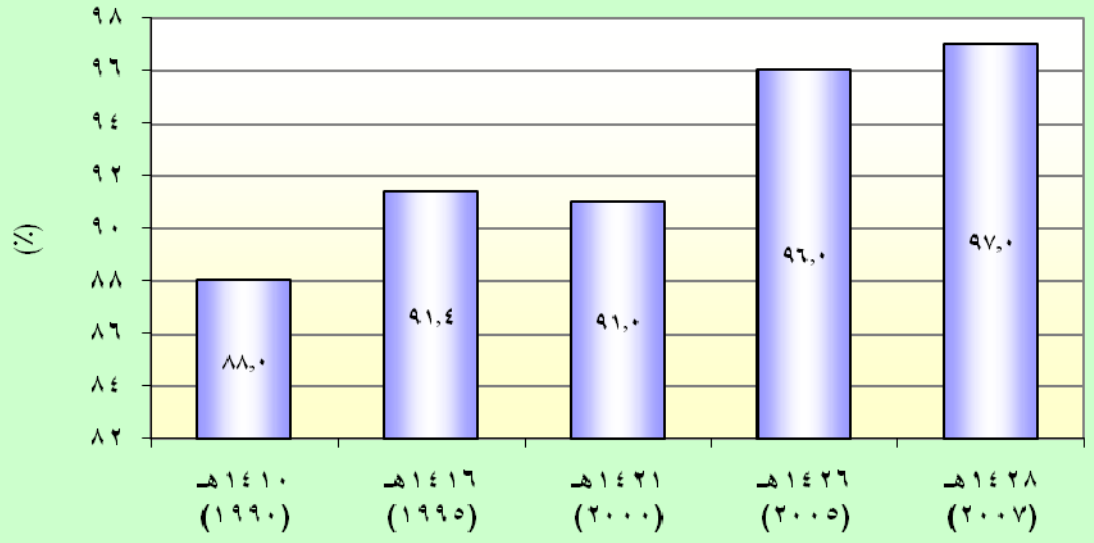

الإطار (٥-١): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول ١٤٣٦ (٢٠١٥م)؟

✓متوقع	محتمل	غير ممكن	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

الإطار (٥-٢): أهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي منتقاة من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

* زيادة نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف مهنيين صحيين إلى (٩٧٪) عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).
* زيادة نسبة الأمهات الحوامل اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن بواسطة مهنيين صحيين إلى (٩٨٪).
* إضافة (١٥٥٠) مركز رعاية صحية أولية منها (٣٠٠) مركز جديد و(١٢٥٠) مركزاً يتم إنشاؤها كإحلال بدل المراكز المستأجرة.

الإطار (٥-٣): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
* قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* جودة معلومات المسح	قوية	✓متوسطة	ضعيفة
* قدرات المتابعة الإحصائية	قوية	✓متوسطة	ضعيفة
* قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* آليات الرصد والتقويم	قوية	✓متوسطة	ضعيفة

الهدف العام السادس: مكافحة فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى

الهدف المحدد رقم (٧):

وقف انتشار فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م) والبدء في تخفيض معدلاته.

مؤشرات الهدف	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)
* عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة (تراكمي)	٨٩١٩	١٠١٢٠	١١٥١٠	١٢٦٥٢	١٣٩٢٦
* عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب بين الحوامل في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة	صفر	صفر	صفر	صفر	١

الهدف المحدد رقم (٨):

وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسة الأخرى بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م) والبدء في تخفيض معدلاتها.

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)
* معدلات الإصابة بالملاريا والوفيات الناجمة عنها (في كل مئة ألف من السكان)									
- إصابات	١٢٥	١٠٦	٣٥	٧.٧	٥	٤.٦	٤.٤٥	٣.٨	٠.٤٦
- وفيات	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
* نسبة السكان في المناطق المعرضة لأخطار الملاريا الذين يستخدمون إجراءات وتدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها (٪)	٢٤	–	–	–	–	٩٤	٩٤.٥	٩٥	٩٥
* معدلات الإصابة بالدرن الرئوي ومعدلات الوفيات الناتجة عنه (في كل مئة ألف من السكان):									
- إصابات	١٨.٦	١١.٥	١١.٨٢	٩.٦	١٠.١	١٠.٣	١٠.٩	١٠.١	١٠.٠٦
- وفيات	–	–	–	–	–	–	–	–	
* نسبة حالات الدرن الرئوي التي يتم اكتشافها وعلاجها من خلال نظام (DOTS) (٪)	–	–	–	٧٢.٣	٨٥	٨٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الوضع الراهن

■ ***مكافحة فيروس نقص المناعة البشري المكتسب:*** تولي المملكة اهتماماً كبيراً لمكافحة مرض نقص المناعة البشري المكتسب بهدف تحجيم انتشاره والسيطرة عليه أخذاً في الاعتبار الأعداد الكبيرة التي تستقبلها المملكة من الوافدين من مختلف البلدان، وقد بلغ إجمالي العدد التراكمي لحالات الإصابة التي تم اكتشافها حتى نهاية ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) ١٣٩٢٦ حالة، منها ٣٥٣٨ من المواطنين، ١٠٣٨٨ من غير المواطنين. بينما بلغ عدد الحالات المكتشفة ١٢٧٤ حالة خلال عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨) موزعة إلى ٧٦٩ حالة من غير المواطنين، ٥٠٥ حالة من المواطنين منهم (٣٪) أقل من ١٥ سنة، (٨٥٪) من ١٥ إلى ٤٩ سنة، (١٢٪) فوق ٥٠ سنة.

ومن أجل السيطرة وتحجيم انتشار هذا الفيروس في المملكة، فقد اهتمت الدولة بتوفير سبل الوقاية منه نظراً لتواجد أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي يتم استقدامها من دول عديدة. ويمثل "البرنامج الوطني لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسب" محور الجهود الوطنية الهادفة إلى مكافحة هذا المرض والوقاية منه. ويشتمل هذا البرنامج على الجوانب التالية:

- أنشطة التوعية والتثقيف الصحي حيال التعريف بالمرض، ووسائل انتشاره وسبل الوقاية منه. وتشتمل على برامج إعلامية متعددة.
- نظام للمراقبة الوقائية يشتمل على مسوحات دورية لبعض الفئات المحتمل تعرضها للفيروس، بالإضافة إلى التأكد من سلامة الدم المنقول، وفحص العمالة الوافدة للتأكد من خلوها من الفيروس قبل منحها ترخيص الإقامة والعمل.
- سجل وطني للحالات التي يتم اكتشافها من أجل متابعتها واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية حيالها.
- تنفيذ العديد من الأنشطة التوعوية والتثقيفية لمكافحة مسببات المرض وذلك من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.
- محاضرات وندوات للتوعية فيما يتعلق بمرض الإيدز في جميع مناطق المملكة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة هذا المرض.

- إرساء نظام للتبليغ والتقييم والمتابعة للحالات.
- تجهيز عيادات فحص طوعي ومشورة في عدد (٢٠) محافظة في المملكة مع تدريب الكوادر.
- إجراء الدراسات التي يتم عن طريقها الوصول إلى معدل انتشار المرض في الفئات الأكثر عرضة للإصابة.
- إعداد مسوحات جديدة للمرض مثل فحص ما قبل الزواج.
- التعاون مع خبراء من البنك الدولي في برنامج المعالجة بنظام المتلازمات وبرنامج عيادات الفحص الطوعي والمشورة وجاري التعاون معهم من خلال برنامج لتفعيل وتنمية القدرات البشرية للجهات الطوعية غير الحكومية.
- تطبيق نظام المعالجة بالمتلازمات للعدوى المنقولة جنسياً ضمن منظومة الرعاية الصحية الأولية.
- افتتاح عدد (٨) مراكز علاجية متخصصة في كل من جدة، الرياض، الدمام، جازان، الجوف، المدينة المنورة، الإحساء وعسير مع توفير الأدوية واستقدام خبراء للتطوير المستمر لنظام المعالجة بالأدوية الحديثة.

■ ***مكافحة الملاريا:*** انخفض معدل الإصابة بالملاريا انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات الماضية من (١٢٥) حالة في كل مئة ألف من السكان عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م) إلى (٠.٤٦) حالة عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م). ويتوقع التخلص الكامل من إصابات الملاريا في المملكة بحلول عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠م).

وترتكز استراتيجية المملكة في مكافحة هذا المرض على الدعائم الأساسية التالية:

- سرعة التشخيص والعلاج المبكر للحالات التي تظهر عليها أعراض المرض، مع اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع انتشارها.

- المكافحة الشاملة والمستمرة للبعوض الناقل للمرض من خلال رش المنازل والأحياء والأراضي. هذا بالإضافة إلى تجفيف الأراضي الرطبة والسبخات حيث يكثر توالد البعوض.
- القيام بحملات توعية، تهدف إلى مشاركة المجتمع في إجراءات الوقاية والمكافحة.
- توفير شبكة رصد ومراقبة على قدر كبير من الكفاءة خاصة في المناطق الأكثر تعرضاً لمخاطر الملاريا.

الشكل (٦-١)
معدل الإصابة بالملاريا

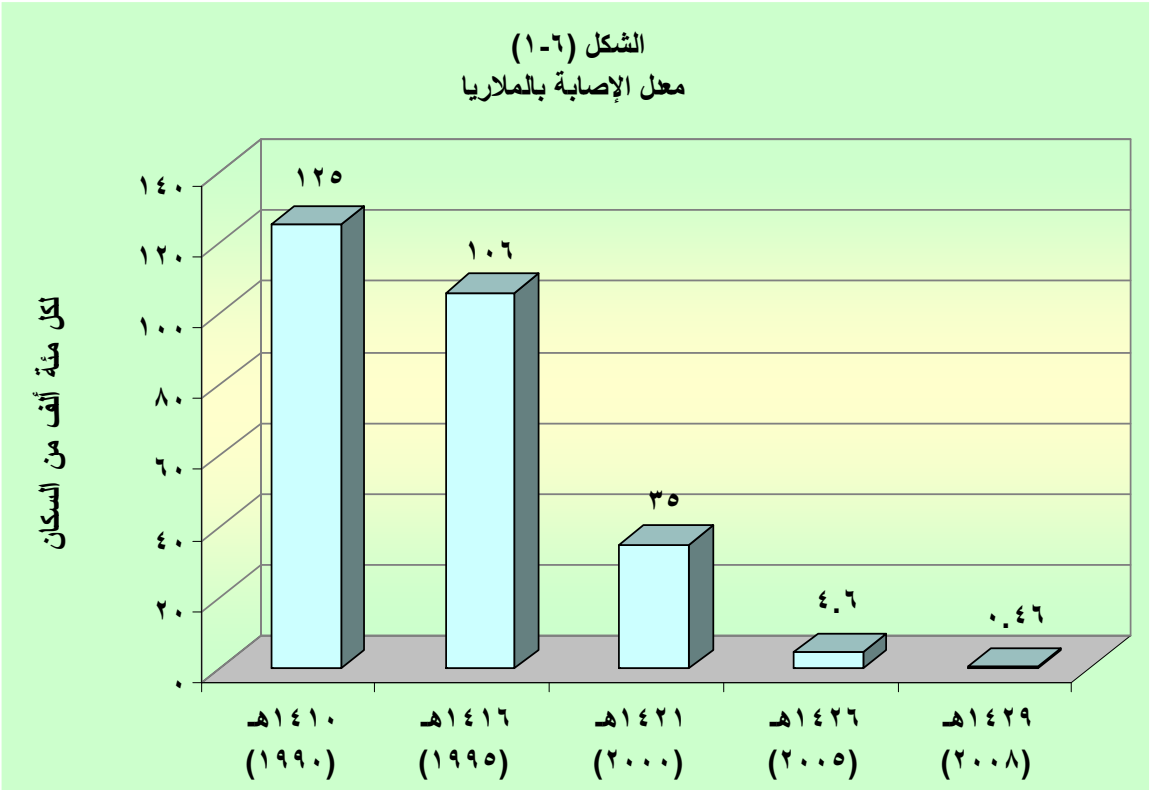

■ ***مكافحة الدرن الرئوي:*** **تنفذ المملكة برنامجاً وطنياً لمكافحة مرض الدرن الرئوي يهدف إلى التخلص من هذا المرض، وذلك بإتباع آلية المعالجة قصيرة الأمد تحت الإشراف المباشر (DOTS). وقد تم البدء بتطبيق هذه الآلية عام ١٤١٩هـ (١٩٩٨م) وتم تعميمها على جميع مناطق المملكة ابتداءً من عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م). ويتمثل الهدف المحدد للبرنامج بالتخلص من المرض بخفض معدل حدوثه إلى (١) لكل مئة ألف نسمة.**

وقد حقق برنامج المكافحة خفضاً في معدل الإصابة من نحو (١١.٨٢) حالة عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) إلى نحو (١٠.٠٦) حالة لكل مئة ألف نسمة عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م). كما ارتفعت نسبة الحالات التي تم اكتشافها وعلاجها وفق آلية المعالجة قصيرة الأمد تحت الإشراف المباشر إلى (١٠٠٪) في عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م).

الشكل (٦-٢)
معدل الإصابة بالدرن الرئوي

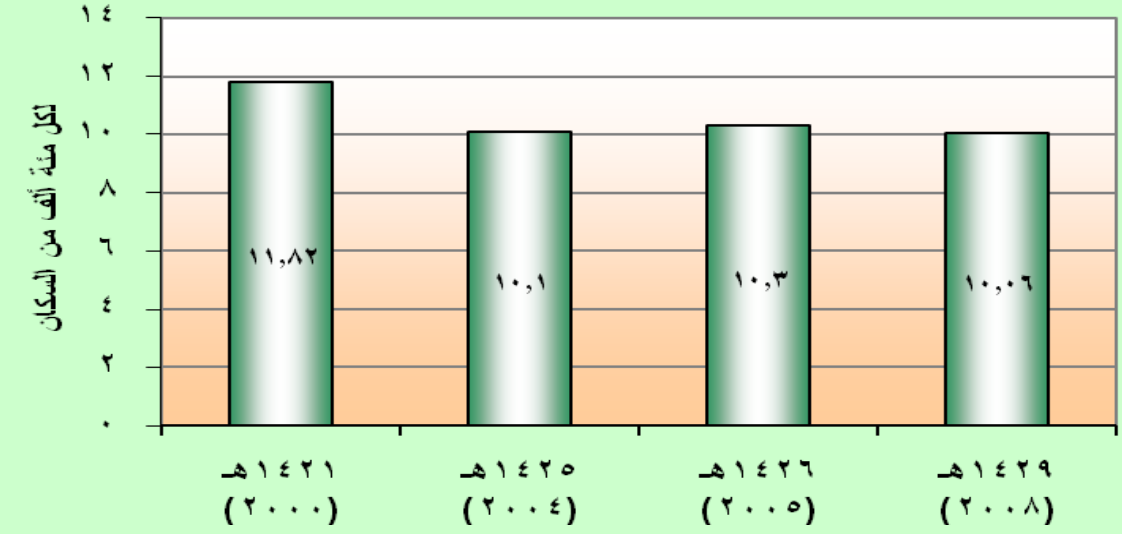

الشكل (٦-٣)
نسبة حالات الدرن الرئوي التي يتم اكتشافها وعلاجها

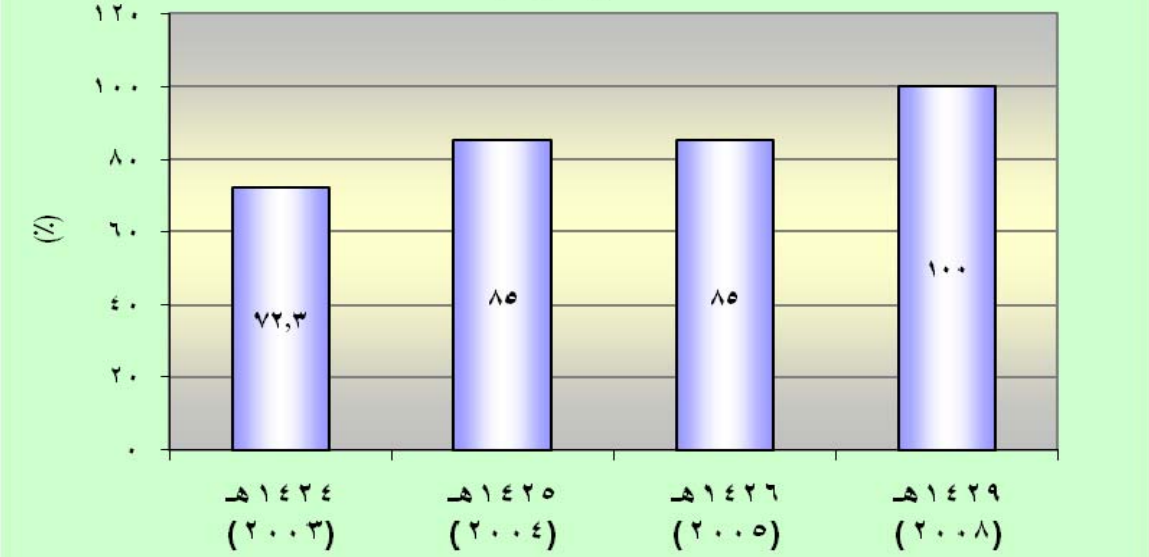

التوجهات المستقبلية

الاستمرار في تعزيز عمليات مكافحة الأمراض السارية في جميع جوانبها، الوقائية والإرشادية والعلاجية. وتستهدف خطة التنمية الثامنة ربط المراكز الصحية الواسعة الانتشار بالمستشفيات العامة، مما سيعزز من القدرات الفنية لتلك المراكز ويسهم في سرعة رصد الحالات المرضية واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية بالكفاءة والفاعلية المطلوبة.

من جانب آخر يجري حالياً تطوير شبكة شاملة للمعلومات الصحية تربط جميع المرافق والمراكز الصحية، والأجهزة الحكومية والأهلية ذات العلاقة، مما سيحسن قاعدة البيانات الصحية بشكل عام، وقاعدة بيانات الأمراض السارية بشكل خاص.

التحديات أمام تحقيق الهدف

بالإضافة إلى استضافة المملكة لأعداد كبيرة من العمالة الوافدة، فإنها تستقبل سنوياً مـــا يفوق المليون ونصف مليون حاج خلال موسم الحج، فضلاً عن نحو من (٣.٥) مليون معتمـــر. وعلى الرغم من أن القيم الاجتماعية والدينية، من بين عوامل أخرى سبق التطرق إليها، تحد من مخاطر انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب، فإن احتمال تفشي الأمراض الســـارية الأخـــرى يستدعي جاهزية مستمرة واستعداداً دائماً.

الإطار (٦-١): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول ١٤٣٦هـــ (٢٠١٥م)؟

✓متوقع	محتمل	غير ممكن	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

الإطار (٦-٢): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
* قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* القدرة على دمـــج نتـــائج التحليـــل فـــي السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* آليات الرصد والتقويم	✓قوية	متوسطة	ضعيفة

الهدف العام السابع: ضمان الاستدامة البيئية

الهدف المحدد رقم (٩):

دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياسات الدولة وبرامجها ووضع حد لهدر الموارد البيئية.

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)
* نسبة مساحة الأرض التي تغطيها الغابات (٪)	١.٣٥	١.٣٥	١.٣٥	١.٣	١.٣	١.٣	١.٣
* نسبة المساحة المحمية للحفاظ على التنوع الإحيائي قياساً بالمساحة السطحية (٪)	٣.٣	٣.٩	٣.٧	٤.٢٣	٤.٢٣	٤.٢٣	٤.٢٣
* كثافة استخدام الطاقة (دولار تعادل قوة شرائية لكل كيلوغرام نفط مكافئ)	٢.٣	٢.٤	٢.٥	٢.٦	–	–	–
* انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد واستهلاك غازات الكلوروفلور كربون المسببة لنفاذ طبقة الأوزون (طن ODP)	–	–	–	–	–	–	–
* نسبة السكان المستخدمين للوقود الصلب	–	–	–	–	–	–	–

الهدف المحدد رقم (١٠):

خفض عدد الأشخاص الذين لا تتوفر لهم سبل الاستفادة المستدامة من مياه الشرب الآمنة إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)
* نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة من خلال شبكات توزيع المياه والسقيا بالناقلات بصورة مستدامة في المناطق الحضرية والقروية (٪)	٧٥	٧٨	٨٠	٨٧	٨٩	٩٣	٩٥
* نسبة السكان الذين تتوفر لهم خدمات شبكات الصرف الصحي (٪)	٢٠	٢٥	٣٠	٣٨	٤١	٤٤	٤٦
* نسبة السكان الذين تتوفر لهم خزانات التصريف المنزلية (بيارات) (٪)	٧٦	٧١	٦٧	٦٠	٥٧	٥٤	٥٢
* نسبة السكان الذين تتوفر لهم خدمات شبكات الصرف الصحي وخزانات التصريف المنزلية (٪)	٩٦	٩٦	٩٧	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨

الهدف المحدد رقم (١١):

تحقيق تحسن ملحوظ في حياة القاطنين في المناطق العشوائية (الأحياء الفقيرة والمكتظة) بحلول العام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)
* نسبة الأسر المعيشية الذين يحصلون على حيازة آمنة[١]	٨٨	٩٠	٩٢	٩٦	–	٩٩	–

(١) يشير تعريف "الحيازة الآمنة" إلى الأسر التي تمتلك منازلها أو هي بصدد شرائها، أو تستأجرها بصورة خاصة أو تقيم في مساكن اجتماعية أو تستأجرها من طرف ثالث.

الوضع الراهن

يعد هدف حماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار التنمية المستدامة، أحد الأهداف الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية. حيث ركزت خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)، على المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث، وحماية الحياة الفطرية وإنمائها، والمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها.

- ***البيئة الطبيعية:*** شهد قطاع البيئة عدداً من التطورات المهمة خلال السنوات القليلة الماضية، كان من أبرزها اعتماد النظام العام للبيئة ولائحته التنفيذية. كما صدرت موافقة المملكة على "أجندة القرن الحادي والعشرين"، وانضمت المملكة أيضاً إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي بتصديقها على بروتوكول كيوتو في بداية عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م). وقد سبق للمملكة أن انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الإحيائي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. كما قامت أيضاً بمتابعة تنفيذ اتفاقية "بازل" المتعلقة بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، واتفاقية "فيينا" وبروتوكول "مونتريال" ذات العلاقة بحماية طبقة الأوزون.

وفي إطار إعداد الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالبيئة، قامت المملكة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة، والاستراتيجية الوطنية للبيئة، واستراتيجية وبرامج العمل الوطني لمكافحة التصحر، والاستراتيجية الوطنية للتنوع الإحيائي، والاستراتيجية الوطنية للغابات، والخطة الوطنية لإدارة المناطق الساحلية. وفي إطار سياسة المحافظة على الموارد المائية وترشيد استخدامها، تم إصدار "نظام معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها"، كما يجري حالياً تحديث الدراسات من أجل إكمال إعداد خطة وطنية للمياه.

وعلى الصعيد التنفيذي، تم خلال السنوات الخمس الماضية، ترسيم حدود محميتي حرة الحرة في منطقة الجوف، والخنفة بمنطقة تبوك، وهما من أكبر المحميات مساحة. كما تم الإعلان عن إقامة محمية جديدة في جبل شدا الأعلى بمنطقة الباحة، وبذلك بلغ إجمالي المناطق المحمية (١٦) منطقة محمية تبلغ مساحتها الإجمالية (٨٤) ألف كيلو متر مربع، وتمثل (٤.١٪) من مساحة المملكة.

كما تبذل المملكة جهوداً واسعة في المحافظة على الغابات ومتابعة تطبيق الأنظمة الصادرة للحفاظ عليها، وتعمل على تعويض الهدر من هذا المورد بتنفيذ مشاريع التشجير الاصطناعي وتثبيت الكثبان الرملية بالتشجير وإنشاء المنتزهات الوطنية. ويجري حالياً تنفيذ مشروع لحصر الغابات في المنطقة الجنوبية الغربية من المملكة ينفذها معهد بحوث الفضاء – مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بواسطة تقنية الاستشعار عن بعد.

■ ***استخدام الطاقة:*** تقتصر الطاقة المستهلكة في المملكة على النفط الخام ومشتقاته والغاز الطبيعي. ومع استقرار أسعار هذه المنتجات في السوق المحلي، تتحدد معدلات الاستهلاك بتطور النمو الاقتصادي. فقد بلغ متوسط النمو السنوي في الاستهلاك (٦.٢٪) خلال الفترة ١٤٢٣-١٤٢٩هـ (٢٠٠٢-٢٠٠٨م)، حيث ارتفع إجمالي الطاقة المستهلكة من نحو (٢١١٦) ألف إلى (٣٠٤٣) ألف برميل نفط مكافئ يومياً خلال المدة نفسها. وقد توزعت معدلات النمو السنوي المتوسط على الفئات الرئيسة للطاقة المستهلكة كما يلي: منتجات مكررة (٦.٢٪)، نفط خام للحرق المباشر (٤.٨٨٪)، وغاز طبيعي (٦.٥٪).

وتؤشر البيانات المتعلقة بمستوى التلوث لغاز ثاني أكسيد الكربون أن معظم مدن المملكة ومناطقها لا تزال ضمن الحدود المسموح بها، أي أقل من (٠.٠٠٧) جزء من المليون. ويُعد مستوى تركيز مادة الكبريت في المنتجات البترولية ومن بينها وقود المراجل، المصدر الرئيس لانبعاث هذا الغاز. وقد أولت خطة التنمية الثامنة اهتماماً بهذا الموضوع.

الجدول (٧-١)

الاستهلاك المحلي للطاقة الأولية

(مليون برميل نفط مكافئ يومياً)

البيان	الاستهلاك						معدل النمو السنوي المتوسط (٪) (٢٠٠٨-٢٠٠٢)	حصته في الإجمالي (٪)	
	١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)		١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)
أ) إجمالي السوائل النفطية	١.٢٢٠	١.٣٣٦	١.٣٨٩	١.٤٦١	١.٥٨٦	١.٧٣٤	٦.٠٣	٥٧.٧	٥٧.٠
- النفط الخام للحرق المباشر	٠.١٦٦	٠.١٤٦	٠.١٦٢	٠.١٦٧	٠.١٩٠	٠.٢٢١	٤.٨٨	٧.٩	٧.٣
- المنتجات المكررة	١.٠٥٤	١.١٩٠	١.٢٢٧	١.٢٩٤	١.٣٩٦	١.٥١٣	٦.٢	٤٩.٨	٤٩.٧
ب) الغاز الطبيعي (وقود)	٠.٨٩٦	١.٠٣١	١.١٤٢	١.١٥٩	١.٢٠٥	١.٣٠٩	٦.٥	٤٢.٣	٤٣.٠
إجمالي الطاقة	٢.١١٦	٢.٣٦٧	٢.٥٣١	٢.٦٢٠	٢.٧٩١	٣.٠٤٣	٦.٢	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

الشكل (٧-١)
الاستهلاك المحلي من الطاقة

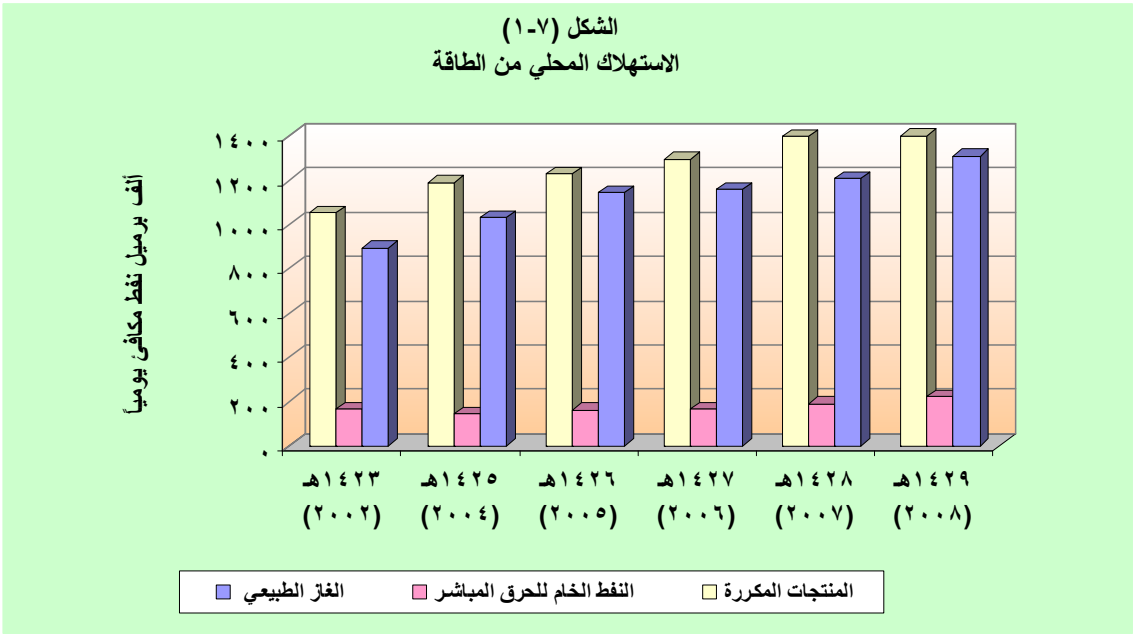

■ ***نوعية الحياة***: بلغت نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مصادر مياه آمنة بصورة مستدامة نحو (٩٥٪) عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)، ونسبة الذين تتوفر لهم شبكات الصرف الصحي وخزانات التصريف المنزلية لعام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) (٩٨٪). ويقدر معدل استهلاك الفرد من المياه في المملكة لعام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) بنحو (٢٤٥) لتر في اليوم، ويعد معدلاً مرتفعاً قياساً بالمعدلات القياسية العالمية التي تتراوح ما بين (١٥٠) و(٢٠٠) لتر للفرد يومياً. ويتأثر استهلاك المياه في المملكة بعدة عوامل أبرزها النمو السكاني والمناخ ومستويات المعيشة.

يتم منذ عام ٢٠٠١م، استعمال البنزين الخالي من الرصاص، حيث ساهم ذلك في تحسين صحة البيئة في مدن وقرى المملكة من خلال تخفيض انبعاثات جزيئات الرصاص المضرة بالصحة.

على صعيد المسكن، فقد بلغ عدد المساكن في المملكة عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) نحو (٤.٢١) مليون وحدة سكنية. ساهم القطاع الخاص في تمويل نحو (٧٥٪) من هذه الوحدات والباقي يسرت الدولة تمويله من خلال قروض صندوق التنمية العقارية (١٧٪) والوحدات التي

أنشأتها الدولة ضمن برنامج الإسكان العام ومساكن المرافق الأمنية والتعليمية والصحية (٨٪). هذا بالإضافة إلى أن الدولة قد تحملت نفقات تطوير البنى التحتية وإنشاء المرافق العامة في كافة الأحياء السكنية، كما قامت الدولة بمنح الأراضي السكنية للمواطنين، خاصة ذوي الدخل المنخفض والمتوسط. وتظهر بيانات المسح الديموغرافي لعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) أن نسبة الأسر المعيشية الذين يحصلون على حيازة آمنة تبلغ نحو (٩٩٪). ويُقصد بهذا المصطلح حسب معايير الأمم المتحدة الأسر التي تمتلك منازلها أو تستأجرها أو تقيم في مساكن اجتماعية أو تسكن في مساكن مقدمة من صاحب العمل، وتحصل تلك الأسر على مياه مأمونة وتنتفع بمرافق للصرف الصحي.

التوجهات المستقبلية

في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبيئة يجري الالتزام بمبدأ التنمية المستدامة، وضمان انسجام جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مع مقتضيات المحافظة على الموارد الطبيعية واستدامتها، والاستخدام الرشيد للموارد غير المتجددة خاصة الموارد المائية. وفي هذا المجال فإن التوجه هو نحو اقتصار استخدام الموارد المائية في جميع الأنشطة على مصادر المياه المتجددة، وتكثيف الجهود لوقف عملية التصحر، وتطوير نباتات صالحة للأراضي الجافة، ومصادر مياه متجددة مجدية اقتصادياً لأغراض الزراعة وتنمية الغابات. كما يستمر العمل على الحد من انبعاثات الملوثات الصناعية ووسائل النقل، وتطوير حلول تقنية ناجعة للتخلص من غازات الاحتباس الحراري.

وقد بدأت المملكة تنفيذ برنامج طموح لخفض نسبة الكبريت في البنزين والديزل إلى (١٠) أجزاء من المليون بحلول عام ٢٠١٣م، وتقوم حالياً بإعداد ووضع الآلية اللازمة لتنفيذه.

أما على صعيد خدمات المياه والصرف الصحي، فمن المزمع دراسة إنشاء شبكة مزدوجة للأغراض المنزلية إحداها لمياه الشرب والأخرى للمياه الرمادية للاستعمالات الصحية وغيرها. وسيتم خلال فترة خطة التنمية الثامنة، رفع نسبة تغطية شبكة الصرف الصحي، كما سيتم

الارتفاع بنسبة معالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي إلى (٤٠٪)، بالإضافة إلى تخفيض متوسط نسبة الفاقد في شبكات المياه من نحو (٢٩٪) حالياً إلى نحو (٢٠٪) بنهاية الخطة.

وعلى صعيد الإسكان، يجري حالياً وضع استراتيجية شاملة لقطاع الإسكان يتوقع أن تتضمن تحديداً دقيقاً لحاجة جميع فئات المجتمع للسكن، وآليات الدعم والمساندة المطلوبة للفئات المحتاجة. كما تتضمن السياسات والآليات اللازمة لتعزيز دور القطاع الخاص في مجال الإسكان، وتنويع قنوات التمويل وزيادة فاعليتها، علاوة على تطوير دور الإدارات المحلية والإقليمية في جميع أوجه النشاط الإسكاني ومراحله.

وقد قدرت خطة التنمية الثامنة إن المملكة بحاجة إلى نحو مليون وحدة سكنية خلال سنوات الخطة لتلبية متطلبات النمو المتزايد للسكان، وللإحلال بدل المساكن غير اللائقة. وأمام هذا الواقع تتضافر جهود القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية. فقد رصدت الدولة مبلغ (١٠) آلاف مليون ريال للإسكان الشعبي في مختلف مناطق المملكة، مع إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر حاجة. وعملت على زيادة رأس مال صندوق التنمية العقارية بنحو (١٨) ألف مليون ريال.

التحديات أمام تحقيق الهدف

تشكل الاستراتيجيات الوطنية المختلفة التي تم اعتمادها والجاري إعدادها، بما توفره من رؤى واضحة وأهداف محددة، قاعدة متكاملة وموضوعية للعمل الهادف إلى ضمان الاستدامة البيئية. غير أن الأبعاد المكانية والزمنية والقطاعية لتلك الاستراتيجيات تمثل تحدياً أمام وضعها موضع التنفيذ ومتابعة تطبيقها، لما تتطلبه من قدرات إضافية إدارية وفنية، وأهمية عامل التنسيق بين الجهات المعنية المتعددة سواء كانت حكومية أو خاصة.

أما على صعيد توفير خدمات المياه والصرف الصحي والإسكان، يجري حالياً وعلى نطاق واسع، حضرياً وريفياً، ضمان إنجاز التوسعات الكبيرة المستهدفة في نطاق تغطية هذه الخدمات،

وتحسين مستواها، وضمان استمراريتها، تطبيقاً للاستراتيجيات العمرانية، مع ما تنطوي عليه من الحد من التوسع العشوائي سواء كان لأغراض سكنية أو صناعية أو خدمية. والنجاح في هذا الإطار كفيل بتعزيز تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وتنمية المناطق القروية.

وعلى الرغم من المساندة الكبيرة التي قدمتها الدولة لقطاع الإسكان وخدماته ومرافقه إلا أن عدداً من التحديات والعوائق قد تظهر نتيجة الطلب المتزايد على المساكن، والاحتياجات المستقبلية منها، وقد يكون من أبرز تلك التحديات:

- انخفاض مساحة الأراضي السكنية المتاحة ضمن النطاق العمراني خاصة في المدن الكبيرة.
- انخفاض حجم المعروض من المساكن الواقعة ضمن قدرات ذوي الدخل المنخفض والمتوسط.
- انخفاض عدد المساكن التي توفرها الجهات الحكومية.
- عدم مواكبة التمويل المتاح من المؤسسات الحكومية والقطاع المصرفي للطلب الكبير والمتزايد على قروض الإسكان.
- وجود عدد من المساكن التي بحاجة إلى إحلال.

الشكل (٧-٢)
نسبة المساحة المحمية للحفاظ على التنوع الإحيائي

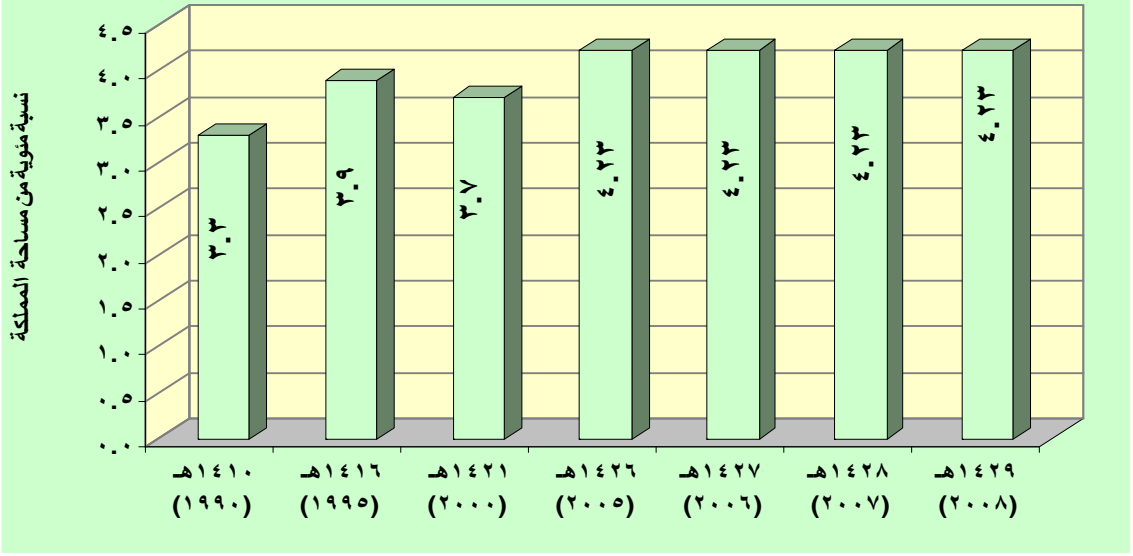

الشكل (٧-٣)
استخدام الطاقة

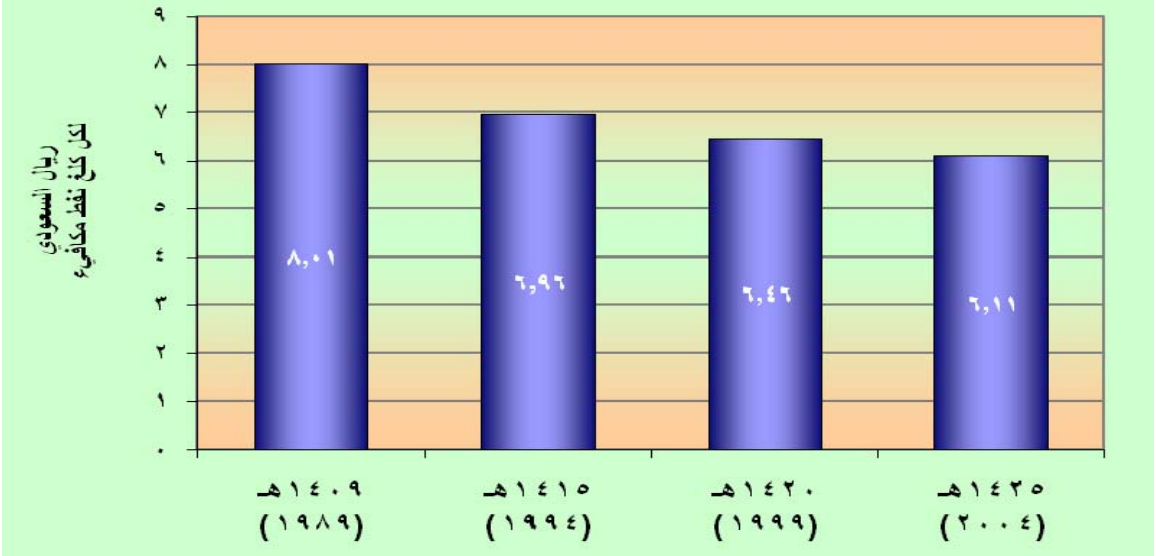

الإطار (٧-١): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)؟

✓متوقع	محتمل	غير ممكن	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

الإطار (٧-٢): سياسات وأهداف ذات علاقة بالهدف الألفي منتقاة من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

* **اشتراط توفير "دراسة الآثار البيئية" ضمن شروط ترخيص المصانع وغيرها من المرافق والمنشآت.**
* **تشجيع قيام جمعيات أهلية لحماية البيئة.**
* **تضمين المناهج المدرسية مادة الوعي البيئي بدءاً من المرحلة الابتدائية.**
* **تنفيذ (٣٥٠) ألف توصيلة منزلية للمياه، و(٦٠٠) ألف توصيلة صرف صحي.**
* **إصدار خطة وطنية للمياه خلال فترة الخطة.**
* **زيادة مخصصات البحث والتطوير في مجال تقنية تحلية المياه إلى (٤٪) من إجمالي مخصصات قطاع تحلية المياه.**
* **توفير الإسكان الملائم للفئات المحتاجة من ذوي الدخل المنخفض والمحدود.**
* **تنويع أساليب التمويل والدعم الحكومي وغير الحكومي لغرض توفير المساكن.**

الإطار (٧-٣): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
* قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	قوية	✓متوسطة	ضعيفة
* آليات الرصد والتقويم	قوية	✓متوسطة	ضعيفة

الهدف العام الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية

مقدمة

تعد المملكة العربية السعودية دولة مانحة وشريكاً رئيساً في التنمية الدولية، وتمثل المساعدات والمعونات الخارجية جانباً أساسياً من سياستها الخارجية، حيث تعد المملكة واحدة من أكبر الدول المانحة في العالم. ويقدر إجمالي المساعدات التي قدمتها إلى الدول النامية خلال الفترة ١٣٩٣-١٤٢٩هـ (١٩٧٣-٢٠٠٨م) بأكثر من (٩٥.٧٥) ألف مليون دولار أمريكي. وقد زادت نسبة مساعدات المملكة للدول النامية إلى الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنوات عن النسبة المستهدفة للعون الإنمائي من قبل الأمم المتحدة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المانحة البالغة (٠.٧٪)، وشمل هذا العون مساعدات غير مستردة وغير مقيدة وقروضاً إنمائية ميسرة مقدمة من الصندوق السعودي للتنمية استفادت منها (٩٥) دولة من الدول النامية في آسيا وإفريقيا ومناطق أخرى من العالم.

وتقدم المملكة مساعداتها عبر قنوات مختلفة أبرزها تلك المساعدات التي ينفذها ويشرف عليها الصندوق السعودي للتنمية، وهو القناة الرئيسة للمساعدات الموجهة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على إسهامات المملكة في مؤسسات وصناديق التنمية الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وغيرها.

وتوزع مساعدات المملكة بآليات مختلفة، منها القروض الميسرة، والمنح، ومساعدات الإغاثة، بالإضافة إلى الإعفاءات من الديون المستحقة. فقد تنازلت المملكة عن ما يتجاوز (٦) آلاف مليون دولار من ديونها المستحقة على الدول الفقيرة.

قنوات المساعدات الخارجية السعودية

تقدم المملكة العربية السعودية مساعداتها للدول النامية عبر قنوات متعددة تشمل:

- ***الصندوق السعودي للتنمية:*** تم إنشاء الصندوق عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) وتتمثل أهدافه الرئيسة في المساهمة في تمويل مشروعات التنمية في الدول النامية من خلال تقديم القروض لهذه الدول، وتشجيع الصادرات الوطنية عن طريق تمويل تلك الصادرات وضمانها. ويعد الصندوق هيئة مستقلة تتمتع بوضع مالي مستقل. وقد بدأ الصندوق نشاطه برأسمال قدره (١٠) بلايين ريال سعودي، ما يعادل (٢.٧) بليون دولار أمريكي. وقد زيد رأسماله على ثلاث مراحل ليصل إلى مستواه الحالي البالغ (٣١) بليون ريال سعودي، ما يمثل نحو (٨.٣) بليون دولار أمريكي. ويقدم الصندوق مساهماته في شكل قروض ميسرة دون أي اعتبار للموقع الجغرافي، ويركز في عمليات تمويله على مشروعات التنمية ذات الأولوية، ويعطي أولوية خاصة للدول الفقيرة.

- ***مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية:*** تسهم المملكة العربية السعودية في العديد من مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية وكما مبين في الجدول (٨-١). فالمملكة، على سبيل المثال، عضو مؤسس لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، وتتمتع بصلاحيات تصويت فيهما، ويمثلها مدير تنفيذي في كل منهما. كما أنها عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهي مؤسسة تابعة لمجموعة البنك الدولي. وتضطلع هذه الوكالة بمهمة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول النامية من خلال توفير الضمان ضد المخاطر للمستثمرين والمقرضين، وتقديم المساندة الفنية اللازمة لها لتمكينها من جذب الاستثمارات الأجنبية والمحافظة عليها.

وتعد المملكة أكبر مساهم في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية (٢٤.٥٧٪)، وقد بلغ حجم عمليات التمويل المتراكمة الموافق عليها خلال الفترة ١٣٩٦-١٤٢٨هـ (١٩٧٦-٢٠٠٧م)، نحو (٤٥.٨٧) بليون دولار، منها ما يزيد عن (١٨.١) بليون دولار لتمويل

مشروعات في عدد من الدول النامية. كما تُعد المملكة مساهم رئيس في صندوق الأوبك للتنمية الدولية الذي تم إنشاؤه عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) من قبل الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، كمؤسسة تعنى بتمويل التنمية.

ويعطي صندوق الأوبك للتنمية الدولية أولوية خاصة لمساعدة الدول الفقيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث قام منذ إنشائه وحتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ (٢٠٠٦م) بتقديم (١١١٣) قرضاً قيمتها (٦٧٢٦.٧) مليون دولار لما مجموعه (١٠١) دولة، منها (٤٧) دولة في إفريقيا، و(٣٠) دولة في آسيا، و(٢٢) دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ودولتين (٢) في أوروبا.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى مبادرة القطاع الأهلي في المملكة في تأسيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية والذي يتولى تقديم المساعدات والدعم الفني للعديد من الدول النامية.

- ***الجهات الحكومية القطاعية:*** تقدم المملكة أيضاً المساعدات عبر بعض الجهات الحكومية المتخصصة، مثل المساعدات الطبية المقدمة من وزارة الصحة، والمساعدات الغذائية المقدمة من وزارة الزراعة، والزمالات الجامعية المقدمة من وزارة التعليم العالي.

- ***جمعية الهلال الأحمر السعودي:*** تسهم جمعية الهلال الأحمر السعودي مع الجهات الحكومية المختصة في إيصال مساعدات الطوارئ والمساعدات الإنسانية للدول التي تتعرض لكوارث وأزمات.

- ***الأنشطة الخيرية المنظمة:*** وتشمل المساعدات التي يتم جمعها وتقديمها تحت إشراف الحكومة ومن خلال لجان يتم تشكيلها لأغراض محددة. ويأتي ذلك استجابة لظروف وأحداث محددة مثل الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية الناتجة عن نزاعات مسلحة أو مجاعات. وتتميز هذه المساعدات بكونها مساعدات طارئة مرتبطة بالحدث.

الجدول (٨-١)

مساهمات المملكة العربية السعودية

في مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية

حتى ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨/١٢/٣١م)

(مليون دولار)

المؤسسات	رأس المال	مساهمة المملكة	مساهمة المملكة (نسبة من رأس المال) (٪)
صندوق النقد العربي	٢٧٣٦.٠	٤٠٥.٦	١٤.٨٣
صندوق النقد الدولي	٣٣٢٥٨٠.٢	١٠٦٨٧.٨	٣.٢١
صندوق التنمية الإفريقي *	--*	٣٠٦.٣	٢.٠١
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	٣٤٣٥.٠	١٠٣٣.٣	٣٠.٠٠
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠.٠٠
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٣٦٥٢.٠	٣٨٩.٨	١٠.٧٥
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	٧٢٠٠٠	١٧٢٧.٤	٢٣.٩٩
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	٢٢٠٠٠	٥٣٨.٢	٢٤.٤٦
البنك الإسلامي للتنمية	٢٢٨٠٠٠	٥٦٠١.٤	٢٤.٥٧
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	١٨٩٨٠١.٠	٥٤٠٣.٨	٢.٨٥
بنك التنمية الإفريقي	٣٢٧٨٠.٩	٦١.٧	٠.١٩
هيئة التنمية الدولية	١٧٧٠٣٨.٤	٢٢٧٤.٥	١.٢٨
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	٣٦٠.٧	٨١.٠	٢٢.٤٦
مؤسسة التمويل الدولية	٢٣٦٥.٦	٣٠.١	١.٢٧
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	٢٠٠.٢	١٣.٥	٦.٧٤
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات	٢٢٨.٠	٢٠.٥	٩.٢١
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	٥٠٠.٠	٣٨.١	٧.٦٢
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	٧٥٠.٠	١٢٠.٠	١٦.٠٠
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	١٨٩١.١	٥٩.٨	٣.١٦

(*) صندوق التنمية الإفريقي ليس له رأس مال وإنما يعتمد على الهبات المدفوعة من الدول المانحة.

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨م).

نماذج المساعدات الخارجية السعودية

تقدم المساعدات الخارجية السعودية وفق النماذج التالية:

- ***قروض ميسرة:*** تقدم المملكة القروض الميسرة للدول النامية لفترات تصل إلى (٢٠) سنة، مع فترة إعفاء تصل إلى خمس سنوات. ويمكن أن تأتي هذه القروض في إطار اتفاقيات ثنائية بين المملكة والدول المقترضة، أو في إطار اتفاقيات متعددة الأطراف، حيث تشارك المملكة دولاً مانحة أخرى في تقديم المساعدات.
- ***منح:*** وقد تكون منحاً نقدية أو عينية، ويتم تحديد معايير الاستحقاق حسب كل حالة.
- ***إغاثة ومساعدات إنسانية:*** ويتم تقديم هذا النوع من المساعدات استجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن كوارث طبيعية ومجاعات أو نزاعات مسلحة.
- ***زمالات تعليمية:*** توفر المملكة في إطار برنامج الزمالات التعليمية منحاً دراسية لطلبة من الدول النامية للدراسة في الجامعات السعودية.

المساعدات الإنسانية

تأتي المملكة من بين أوائل الدول المانحة لمساعدات الإغاثة. ففي عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) قدمت إغاثة عاجلة للمتأثرين من الحروب والزلازل والفيضانات والثلوج والجفاف في كل من باكستان، وطاجيكستان، واليمن، واتحاد ماينمار، وموزمبيق، والصين، وأفغانستان، وزامبيا، وجيبوتي، والكاميرون، وكينيا، ومدغشقر، بمبلغ إجمالي (٢١٧.٩٠) مليون دولار أمريكي.

وشاركت المملكة في رئاسة اللجنة المشرفة على إعادة إعمار أفغانستان بجانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان.

وفي عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) أعلنت المملكة استعدادها لتقديم (١٠٠٠) مليون دولار لإعادة إعمار العراق منها (٥٠٠) مليون دولار لتمويل مشاريع تنموية عن طريق الصندوق السعودي للتنمية، و(٥٠٠) مليون دولار لبرنامج تمويل وضمان صادرات سعودية للعراق هذا

بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية التي قدمتها المملكة في شكل مواد غذائية وإمدادات طبية، فضلاً عن المستشفى الميداني الذي أنشأته في بغداد. علاوة على ذلك قامت بإنشاء (١٠) محطات لتنقية المياه، ونقل مرضى عراقيين جواً لتلقي العلاج المتخصص في المملكة.

وفي عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) قدمت المملكة منحة بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار لإعادة إعمار لبنان، ووديعة بمبلغ (١٠٠٠) مليون دولار.

وأعلنت المملكة في مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن بتاريخ ٢٤-١٤٢٧/١٠/٢٥هـ عن تقديم مبلغ (١٠٠٠) مليون دولار لليمن عن طريق الصندوق السعودي للتنمية، كما قدمت مساعدات مالية لليمن لدعم جهودها في إزالة الألغام الأرضية من محافظة عدن.

وتبرعت المملكة لبرنامج الغذاء العالمي في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار استجابة للنداء العاجل الاستثنائي من البرنامج للتصدي للفجوة المحرجة في تمويل برامجه في أعقاب الارتفاع الحاد الذي شهدته أسعار الأغذية والوقود، وتجدر الإشارة إلى أن المملكة تخصص سنوياً (٤) آلاف طن من التمور للبرنامج لتوزيعها على الدول المحتاجة.

مساعدات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يستعرض هذا البند مساعدات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الثنائية ومتعددة الأطراف، التي قدمتها المملكة خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م). كما يستعرض الحجم التراكمي لهذه المساعدات خلال المدة ١٣٩٥-١٤٢٩هـ (١٩٧٥-٢٠٠٨م) وتوزيعها القطاعي.

■ ***المساعدات الثنائية لعام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م):*** وقّع الصندوق السعودي للتنمية خلال العام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨م) على (١٦) اتفاقية قروض ثنائية مع (١٥) دولة نامية (٧ في إفريقيا و٨ في آسيا) بلغت قيمتها الإجمالية (١١٦٨.١٣) مليون ريال سعودي، شملت المساهمة في تمويل (١٦) مشروعاً إنمائياً. وقد حظي قطاع البنية الاجتماعية بالنصيب الأكبر من حيث المبلغ الإجمالي وعدد المشاريع، إذ موّل الصندوق (٩) مشاريع، منها (٣) مشاريع في قطاع الصحة، و(٥) مشاريع في قطاع التعليم، ومشروع واحد في قطاع المياه بمبلغ

إجمالي قدره (٤٨٣.٧٥) مليون ريال، أي ما نسبته (٤١.٤١٪) من إجمالي تمويل الصندوق للعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨م).

وقد استمر الصندوق في اهتمامه بقطاع النقل والاتصالات، بتمويله لعدد (٣) مشروعات، وتحديداً في قطاع الطرق، بمبلغ إجمالي قدره (٢٠٨.١٣) مليون ريال سعودي، أي بنسبة (١٧.٨٢٪) من إجمالي التمويل للعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨م). كما قام الصندوق بتمويل (٢) مشروع في قطاع الطاقة بمبلغ قدره (٣٧٥) مليون ريال سعودي، أي بنسبة (٣٢.١٪) من إجمالي التمويل للعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨م). أما القطاعات الأخرى فقد كان نصيبها من إجمالي تمويل الصندوق للعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨م) نحو (١٠١.٢٥) مليون ريال أي ما نسبته (٨.٦٧٪)، الجدول (٨-٢).

الجدول (٨-٢)
التوزيع القطاعي لقروض الصندوق
الموقعة خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)

القطاع	عدد المشاريع	المبلغ (مليون ريال)	(٪) من إجمالي قيمة القروض
أ. النقل والاتصالات			
- الطرق	٣	٢٠٨.١٣	١٧.٨٢
ب. الطاقة	٢	٣٧٥.٠٠	٣٢.١٠
ج. البنية الاجتماعية:			
- التعليم	٥	٢٥٨.٧٥	٢٢.١٥
- الصحة	٣	١٣١.٠٠	١١.٢١
- المياه	١	٩٤.٠٠	٨.٠٥
د. قطاعات أخرى	٢	١٠١.٢٥	٨.٦٧
الإجمالي	١٦	١١٦٨.١٣	١٠٠.٠٠

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨م).

■ ***المساعدات المتعددة الأطراف:*** أسهمت المملكة في تمويل (١٦) مشروعاً إنمائياً في دول متفرقة، تفصيلها في الجدول (٨-٣).

الجدول (٨-٣)
اتفاقيات القروض الموقعة خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)
(تمويل مشترك لبعض المشاريع)

(بملايين الريالات)

الدولة	اسم المشروع	التكلفة الإجمالية	مساهمة الصندوق (مبلغ القرض)	الممولون الآخرون ومبلغ التمويل
غينيا	طريق كومبا-بوميهون	١٦١.٥٩	٥٨.١٣	صندوق الأوبك للتنمية الدولية (٨.٧٠) مليون دولار أمريكي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (٥.٠٠) ملايين دينار كويتي
السودان	سد مروي (قرض إضافي)	٧٧٣٢.٥٠	٢٢٥.٠٠	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (٥٩) مليون دولار أمريكي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٢١٦.٥٠) مليون دولار أمريكي
موريتانيا	تزويد مدينة نواكشوط بمياه الشرب من نهر السنغال (قرض إضافي)	١٦٩١.٠٠	٩٤.٠٠	البنك الإسلامي للتنمية (١٦.٧٥) مليون دولار أمريكي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٢١٥.١١) مليون دولار أمريكي، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (١٤.٨٠) مليون دولار أمريكي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (٦٨.١٩) مليون دولار أمريكي، البنك الإفريقي للتنمية (٣٣.٦٦) مليون دولار أمريكي
بنين	حماية شواطئ كوتونو	٢٢٤.٠٠	٤٥.٠٠	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (١٠) ملايين دولار أمريكي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (١٠) ملايين دولار أمريكي، البنك الإسلامي للتنمية (٢٠.٢٠) مليون دولار أمريكي، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (٨) ملايين دولار أمريكي

الدولة	اسم المشروع	التكلفة الإجمالية	مساهمة الصندوق (مبلغ القرض)	الممولون الآخرون ومبلغ التمويل
سيراليون	طريق كينيا– بونديمبو	٢٢٧.٤٠	٣٧.٥٠	صندوق الأوبك للتنمية الدولية (١٢.٥٠) مليون دولار أمريكي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (١٠) ملايين دولار أمريكي، البنك الإسلامي للتنمية (١٠.٥٠) مليون دولار أمريكي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (١٠) ملايين دولار أمريكي
ساحل العاج	منشآت التعليم الفني والمهني	٩٣.٧٥	٣٧.٥٠	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (٥.٤٠) مليون دولار أمريكي، البنك الإسلامي للتنمية (٧.٢٠) مليون دولار أمريكي
غانا	ترميم وتوسعة مستشفى بولقاتانقا الإقليمي	١٢٦.٠٠	٤٥.٠٠	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (٥.٣٠) مليون دولار أمريكي،
لبنان	تشييد مباني كليات الجامعة اللبنانية فرع طرابلس	٤٨٧.٥٠	٥٦.٢٥	
سريلانكا	- تطوير الخدمات الطبية في كولومبو (قرض إضافي) - مستشفى الصرع والمراكز الصحية	١٢٠.٠٠ ١٥٧.٥	١١.٠٠ ٧٥.٠٠	
المالديف	برنامج إصلاح أضرار المد البحري	١٣٥.٠٠	٥٦.٢٥	
باكستان	إنشاء محطة قولن قول الكهربائية	٥٠٠.٠٠	١٥٠.٠٠	صندوق الأوبك للتنمية الدولية (٣٠) مليون دولار أمريكي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (٣٧) مليون دولار أمريكي
طاجكستان	تشييد وتجهيز مدارس	١٠١.٢٥	٤٥.٠٠	
افغانستان	طريق آرملك – سابزاك–قلعة نو	٢٦٢.٥٠	١١٢.٥٠	
اوزبكستان	تشييد وتجهيز مدارس ثانوية	٢٢٥.٠٠	٦٠.٠٠	صندوق الأوبك للتنمية الدولية (٥) ملايين دولار أمريكي

الدولة	اسم المشروع	التكلفة الإجمالية	مساهمة الصندوق (مبلغ القرض)	الممولون الآخرون ومبلغ التمويل
الصين	إنشاء مباني لكليات التعليم المهني في إقليم يونان	٢٤٩.٤٥	٦٠.٠٠	
الإجمالي		١٢٤٩٤.٤٤	١١٦٨.١٣	

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي، ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨م).

■ ***الحجم التراكمي للمساعدات للفترة ١٣٩٤/١٣٩٥-١٤٢٨/١٤٢٩هـ (١٩٧٥-٢٠٠٨):*** **تُعد المملكة العربية السعودية من أكبر الدول التي تقدم مساعدات تنموية للدول النامية من حيث نسبة ما تقدمه من عون إنمائي إلى إجمالي ناتجها القومي.**

لقد بلغ عدد اتفاقيات القروض الميسرة منذ بداية نشاط الصندوق السعودي للتنمية في عام ١٣٩٤/١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) وحتى نهاية عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)، (٤٤٤) اتفاقية خصصت لتمويل (٤٣٠) مشروعاً إنمائياً وبرنامجاً اقتصادياً بلغ حجم تمويلها (٢٨.٩٠) بليون ريال سعودي. وقد استفادت من ذلك (٧٣) دولة نامية في مناطق مختلفة من العالم.

■ ***التوزيع القطاعي للمساعدات:*** **توجهت المساعدات الخارجية السعودية إلى المشاريع ذات الاستثمارات الكبيرة والتي تحتاج إلى سنوات عديدة لاستعادة تكاليفها مما يقلل من إقبال المستثمرين عليها. وقد نال أعلى حصة من تلك المساعدات قطاع النقل والاتصالات (٣٢.٣٦٪)، وقطاع البنية الاجتماعية (٢٣.١٤٪) وقطاع الطاقة (١٨.٥٩٪)، وقطاع الزراعة (١٧.١٧٪)، والصناعة والتعدين (٦.٠١٪)، والقطاعات الأخرى (٢.٧٣٪).**

ويوضح الجدول رقم (٨-٤) التوزيع القطاعي للمساعدات الخارجية السعودية (في شكل قروض ميسرة للصندوق السعودي للتنمية)، وكذلك التوزيع الجغرافي العام.

الجدول (٨-٤)
التوزيع القطاعي والجغرافي للقروض التراكمية للصندوق السعودي للتنمية

(بملايين الريالات) *

القطاع	إفريقيا		آسيا		مناطق أخرى		الإجمالي		(٪) الإجمالي
	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	
١. النقل والاتصالات:									
أ) النقل									
- الطرق	٥٦	٢٦٣٤.٨٣	٣٧	٢٩١٢.٣٦	١	١٧.٤٠	٩٤	٥٥٦٤.٥٩	١٩.٢٦
- السكك الحديدية	٦	٥٤١.١٣	٨	١٠٩٤.٦٨	-	-	١٤	١٦٣٥.٨١	٥.٦٦
- الموانئ البحرية	١٠	٧٤٢.٥٦	٨	٦٨٩.٠٧	١	١١٢.٦٠	١٩	١٥٤٤.٢٣	٥.٣٤
- المطارات	٩	٢١٢.٦٠	٥	١٤١.٥١	-	-	١٤	٣٥٤.١١	١.٢٣
ب) الاتصالات	٣	١١٨.٧١	٢	١٣٤.٠٠	-	-	٥	٢٥٢.٧١	٠.٨٧
٢. الزراعة	٥٦	٣٣٣٧.٨٦	٢٢	١٦١٨.٦٦	-	٣.٧٥	٧٨	٤٩٦٠.٢٧	١٧.١٧
٣. الطاقـــة	١٤	١٦٢٨.٧٨	٢٩	٣٦٣٢.٠٠	١	١١١.٠٦	٤٤	٥٣٧١.٨٤	١٨.٥٩
٤. البنية الاجتماعية:									
أ) المياه والصرف الصحي	١٥	١٠١٨.٥٠	١٤	٧٩٠.٠٧	٢	٧٩.٥٠	٣١	١٨٨٨.٠٧	٦.٥٣
ب) التعليم	٢٣	١٠٨٤.٦٠	٢٥	١٣٨٩.٢٧	-	٢٠.٠٠	٤٨	٢٤٩٣.٨٧	٨.٦٣
ج) الصحـــة	١٢	٥١٤.٢٦	١٣	٩٠٩.٩٥	-	١٧.٥٠	٢٥	١٤٤١.٧١	٤.٩٩
د) الإسكان والتنمية الحضرية	١٦	٧٦٤.٣١	٣	٩٨.٣١	-	-	١٩	٨٦٢.٦٢	٢.٩٩
٥. الصناعة والتعدين	١٣	١٠٩٨.٣٨	٥	٦٣٨.٠٧	-	-	١٨	١٧٣٦.٤٥	٦.٠١
٦. القطاعات الأخرى	١٦	٣٦٨.١٠	٤	٣٧٣.٣٥	١	٤٨.٧٥	٢١	٧٩٠.٢٠	٢.٧٣
الإجمالي	٢٤٩	١٤٠٦٤.٦٢	١٧٥	١٤٤٢١.٣٠	٦	٤١٠.٥٦	٤٣٠	٢٨٨٩٦.٤٨	١٠٠

(*) دولار أمريكي = (٣.٧٥) ريال سعودي.

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية - تقرير عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م).

الإطار (٨-١): أهداف خطة التنمية الثامنة في مجالات التعاون الدولي والتنمية

- **المساهمة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتطور الحضاري العالمي.**
- **دعم التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحفظ الأمن والسلم العالميين.**
- **تقديم العون والمساعدة لكل من يحتاجها حول العالم ضمن الإمكانيات المتاحة وفي إطار القيم والتراث الإنساني للمملكة.**

المراجـــع

- خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) وزارة الاقتصاد والتخطـيط، المملكة العربية السعودية.
- منجزات خطـط التنميـة ١٣٩٠-١٤٢٩هـ (١٩٧٠-٢٠٠٨م)، الإصـدار الخـامس والعشرون، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية.
- النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية.
- تقرير التنمية البشرية للمملكة العربية السعودية ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م)، وزارة الاقتصـاد والتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م).
- قاعدة بيانات التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- مؤشرات التنمية الدولية، قاعدة بيانات البنك الدولي.
- قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية.
- قاعدة بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط.